جامعة قاصدي مرباح– ورقلة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: حقوق

تخصص: قانون أعمال

من إعداد الطالبين: – بلال درويش

– عبد المؤمن هباز

بعنوان:

مخاطر الإدارة الإلكترونية للبنوك

لجنة المناقشة:

اعضاء لجنة المناقشة	الدرجة العلمية	الصفة
أ.قادري لطفي محمد الصالح	أستاذ محاضر ب	رئيسا
الدكتورة قدة حبيبة	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أ.بن آكلي نصير	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية : 2019/ 2020

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: حقوق

تخصص: قانون أعمال

من إعداد الطالبين: – بلال درويش

– عبد المؤمن هباز

بعنوان:

مخاطر الإدارة الإلكترونية للبنوك

لجنة المناقشة:

اعضاء لجنة المناقشة	الدرجة العلمية	الصفة
أ.قادري لطفي محمد الصالح	أستاذ محاضر ب	رئيسا
الدكتورة قدة حبيبة	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أ.بن آكلي نصير	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية : 2019/ 2020

إهـــداء

وفاءً منّي لِ:

من أوصانا بهما الله حُسنا ؛

من كانوا لي و لازالوا السَّند و الرفيق في كل لحظات حياتي بحلوّها و مُرِّها ؛

من لا أجد نفسي إلاّ بهما و بينهما ؛

مصدر قوّتي و اعتزازي ، و معقل حبّي و تقديري ؛

... قدوتي في الصبر و التضحيّة و العطاء ؛

من أودّ و أرجو عفوهما و عذرهما عما طالهما من تعبٍ كنت له سببا ؛

والديّ الكريمين العزيزين الغاليين - حفظهما لي الله و أكرمهما -

- من يُشاركني و أشاركهم في الانتماء العائلي ... إخوتي ...

- من تيقّنت منهم أن العلم حقا رسالة ، و أن من سار على الدّرب وصل ؛

... من كانوا لي السّند و القُدوة في العلم و الخُلُق ، و كان لهم عليّ فضل كبير في

أن أكون عنصرا في هذا الصرح العلمي حتى نشترك جميعا في خدمة

هذا الوطن بكل تفانٍ و إخلاص ،

... أساتذتي بجامعة ورقلة :

- كل من حمل لي في نفسه حبا ، ... تمنّى لي خيرا ، ... و كل من ترك في نفسي

أثرا طيّبا .... أهدي هذا العمل و إن كان متواضعا إلاّ أنّي لم أدّخر عنه جُهدا.

شكر وعرفان

"وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

ـ الأية 7 من سورة إبراهيم .

فلله الحمد كما ينبغي لعزّته وجلال وجهه،

وعظيم ملكه وسلطانه ...

على كل نعمه علينا، وعلى عونه وتوفيقه لنا

إلى أن أتممنا هذا العمل

وبعد ...

أخص شكرنا وتقديرنا لأستاذتنا الفاضلة المشرفة الدكتورة

~~ حبيبة قدة ~~

على كل توجيهاتها ونصحها لنا

كما نوجّه شكرنا لكل الأساتذة المكوّنين للجنة المناقشة.

دون أن يفوتنا في هذا المقام شكر كل من علّمنا حرفا وانتفعنا به.

مقدمة

مقدمة:

إن التطورات التي شهدها العالم في الحقبة الأخيرة على رأسها التقدم التكنولوجي تعد من أهم التغيرات التي ساهمت بشكل كبير في إحداث تحول جذري ملحوظ في أنماط العمل البنكي في عصر العولمة، حيث أن البنوك عملت على تحديث خدماتها وتطوير مكتسباتها من خلال الاستفادة من البرمجيات ووسائل الاتصال الحديثة مما ساق إلي بروز أشكال جديدة من المعاملات البنكية المرتبطة أساسا بنظم المعلومات والتكنولوجيات المتطورة ..، ذلك أن مساهمة هذه الأخيرة في توفير متطلبات الاستثمار أحد أهم المؤشرات التي عملت علي تطور الاقتصاد حين ذاك وخصوصا في الجانب المالي منه، إذ يمكننا بكل بساطة قياس مستوي التقدم والتطور لأي اقتصاد بمعرفة مدي كفاءة وفاعلية نظامه المالي بصفة عامة والبنكي بصفة خاصة.

فمع كل بداية انتقال لعصر المعرفة والمعلومات، ومع ظهور التجارة الالكترونية وفي ضل الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، عرفت الصناعة البنكية تطبيق نظم ووسائل جديدة حققت من ضمنها النجاح والسرعة في تقديم وتسيير المعاملات البنكية وكل هذا نتيجة التكنولوجيا الحديثة والتي أدت بدورها إلي توسع استخدام العمليات البنكية الإلكترونية.

يعتبر العمل البنكي الإلكتروني من الأمور التي أفرزها التطور التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات، والتي كان لها الدور في ظهور فرص جديدة لأعمال البنوك مكنتها من تحقيق ميزة تنافسية وتعظيم أرباحها، وعلى الرغم من المزايا التي تفرزها العمليات البنكية الإلكترونية إلا أنها في نفس الوقت محفوفة بالعديد من المخاطر التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العمل البنكي، ولمواجهة هذه المخاطر ليس أمام البنوك سوى العمل على تبني معايير وأسس سليمة من أجل التسيير الفعال لهذه المخاطر، والتي لو لم يتم التحكم فيها من طرف البنك ربما تتسبب في إفلاسه.. كما أن الجزائر على غرار بقية الدول كانت ولا زالت ملزمة بتطوير نظامها البنكي من أجل الرقي بالمعايير المعمول بها والقدرة على المنافسة ما ترتب عنه وضع العديد من الإصلاحات التي هدفت إلى تحديث المنظومة البنكية الجزائرية من خلال سن مجموعة القوانين التي مثلت جوهر هذه الإصلاحات ،ونخص بالذكر إصلاحات سنة 2005 التي عرفت وضع برنامج هام خاص بإصلاح نظام الدفع في الجزائر.

على غرار البنوك في الدول المتقدمة بتبنيها العمل البنكي الإلكتروني، تجد نفسها أمام مجموعة من المخاطر المرتبطة بهذا النظام الجديد، لهذا وجب عليها مواجهتها للحفاظ على مراكزها المالية من خلال الإقتداء بمعايير دولية لتسيير مخاطر العمليات البنكية الإلكترونية.

أسباب اختيار الدراسة:

إن أهم الأسباب التي دفعتنا إلي إختيار البحث محل الدراسة هي:

- محاولة تقييم مدي فعالية الإصلاحات التي طرأت علي الجهاز البنكي.
- إستمرارية ظهور الإبتكارات والتطورات في المجال البنكي الإلكتروني والمخاطر المترتبة عنها.
- قلة الدراسات التي تناولته.

أهمية الدراسة:

إن أهمية البحث تبرز من خلال النقاط التالية:

تستمد أهمية البحث من ضرورة مواكبة التطورات البنكية التي تعد دعامة التطور الاقتصادي فأصبح من المهم جدا إختيار التقنيات والأنظمة التي تحقق للبنوك فوائد وأرباح من جهة وتقلل من تكاليفها من جهة أخرى، وبالمقابل تحقق رضا العملاء وراحتهم والأهم في ذلك أن تساهم في تطور النظام البنكي.

كما تكمن أهمية البحث من الناحية الاقتصادية في المساهمة في إبراز الدور الفعال الذي تلعبه العمليات البنكية الإلكترونية في زيادة الحصة السوقية للبنك وبالتالي زيادة عوائده، مع الأخذ بعين الإعتبار المخاطر التي تصاحب هذه الأعمال البنكية الإلكترونية وضرورة تسييرها بشكل فعال.

أهداف الدراسة:

يرمي هذا البحث إلي تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- التعرف على مدي مواكبة البنوك التجارية الجزائرية للتطورارت الحاصلة في المجال البنكي؛
- الوقوف على أهمية العمليات البنكية الإلكترونية ونجاعتها في جذب العملاء؛
- معرفة حدود العمليات البنكية الإلكترونية ومزاياها؛
- التعرف على كيفية تسيير مخاطر العمليات البنكية الإلكترونية بشكل فعال في البنوك الجزائرية.

الإشكالية:

على ضوء ما سبق يتبلور لدينا التساؤل الجوهري التالي:

- **ما هو واقع تسيير مخاطر العمليات البنكية الإلكترونية في البنوك ؟**

وحى نتمكن من الإحاطة بمعظم جوانب الموضوع قسمنا التساؤل المحوري إلي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما طبيعة المخاطر التي تحول دون تحقيق المصرف للأهداف المرجوة ؟
2. هل للعولمة أثر على تغيير طبيعة الأعمال البنكية؟
3. ما المخاطر المرتبطة بالعمليات البنكية الإلكترونية ؟
4. ما هو واقع العمل البنكي الإلكتروني في الجزائر؟
5. هل تسيير مخاطر العمليات البنكية الإلكترونية في الجزائر يتماشي والمعايير الدولية؟

المنهج المستخدم في الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا، والإجابة على الأسئلة المطروحة وإن اثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة، يتعين علينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص، حيث قمنا بتتبع ووصف العمل البنكي وتحليل مختلف المعايير والأسس التي تقوم عليها عملية تسيير المخاطر وخصوصا مخاطر العمليات البنكية الإلكترونية.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوعنا وأهمها ما يلي:

1. ليدا بركات، **إدارة المخاطر التشغيلية في بيئة الأعمال المصرفية الالكترونية**، جامعة دمشق 2010، وقد توصلت من خلال بحثها إلي:

– أن المخاطر التشغيلية سببها الرئيسي هو القصور في سلامة النظام، ومن سوء إستخدام العميل وبسبب التصميم غير الملائم للنظم البنكية الإلكترونية؛

– المخاطر الإستراتجية تعد من أهم المخاطر التي تواجهها الصيرفة الالكترونية لأنها مرتبطة بالسياسات والقرارات التي تتخذها إدارة البنك.

2. السعيد بريكة، **واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة 20أم البواقي، 2011، وقد توصلت الدراسة إلي:

– تعد الصيرفة الإلكترونية من التطورات الحاصلة في المجال البنكي ولا بد من مواكبة هذه التطورات.

– أدت الصيرفة الإلكترونية إلى ظهور مخاطر جديدة إضافة إلى مخاطر البنوك التقليدية والتي أوجب على البنوك إدارة ورقابة هذه المخاطر للتخفيف من حدتها.

3.زايدي حسينة، **أهمية البنوك الإلكترونية في تحسين العمليات المصرفية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أم البواقي، 2013.

وقد توصلت الدراسة إلي:

نتيجة مفادها أنه سعيا من البنوك الإلكترونية لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من السرعة في تنفيذ المعاملات وتدنية تكاليفها، والفعالية التي توفرها عمدت علي تحديث آليات حديثة ووسائل دفع إلكترونية ساهمت وبشكل كبير في تسيير عمليات إلكترونيا تتماشي مع التطور الهائل في المبتكرات المالية، كما توصلت الدراسة إلي أن طبيعة البنوك الإلكترونية لم تصل إلي المستوي المطلوب حيث لم تطلق خدمة البنوك الإلكترونية لخدمة قائمة بذاتها وإنما قاموا بتحديث البنوك التقليدية من جانب إلكتروني، تماشيا مع التطورات الهائلة في شبكة الإنترنيت، مما يؤدي إلي حتمية خدمات بنكية بطريقة حديثة في ظل اقتصاد رقمي.

هيكل الدراسة:

لدراسة موضوع بحثنا تناولنا الموضوع في فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلي مخاطر العمليات البنكية الإلكترونية والذي قسمناه إلي مبحثين، فتناولنا في المبحث الأول المخاطر البنكية وطرق إدارتها، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلي المخاطر البنكية الإلكترونية أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلي مضمون انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على البنوك حيث خصص المبحث الأول لمضمون الإدارة الإلكترونية ومبررات تطبيقها، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه آثار تطبيق الغدارة الإلكترونية على البنوك .

الفصل الأول:

مخاطر العمليات البنكية الإلكترونية

تمهيد:

عرفت الصناعة البنكية في الآونة الأخيرة تقدما جذريا في مجال السماح لعملاء البنوك بإجراء العمليات البنكية من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية ومن المتوقع أن تنتشر هذه العمليات بشكل واسع خاصة في ظل التطور المستمر في مجال التقنية البنكية، ونظرا لما يصاحب العمليات البنكية الإلكترونية من مخاطر متعددة لا تقتصر فقط على المخاطر التقليدية، فإن الأمر يستلزم وضع الأسس لإدارة لهذه المخاطر والتحديد الدقيق لمسؤوليات مختلف الجهات ذات العلاقة بها.

وقد أشارت لجنة بازل للرقابة البنكية إلى أنه ينبغي قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح لها إدارة هذه المخاطر من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها؛ فالصناعة البنكية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل التطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل البنكي ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة البنكية وبالتالي أهمية متزايدة لدى البنوك كما أدرجته بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة البنكية.

المبحث الأول: المخاطر البنكية وطرق إدارتها

يكمن الاهتمام الأساسي لبنوك المستقبل في المخاطرة لا الأموال ، حيث يمكن للبنوك التفوق على منافسيها عن طريق تعظيم عوائدهاو هذا من خلال المخاطرة، وبالنظر إلى أهمية المخاطرة في العمل البنكي، لذا فمن الإلزام التطرق إلى مفهومها بقدر ملائم من الإيضاح والتحليل، وهذا ما سيتم عرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية وأسباب زيادتها

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطر البنكية، واختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم الماخطر البنكية فإننا سنتعرض للبعض هذه التعاريف في (الفرع الاول)، ثم نعرض أهم أسباب زيادتها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المخاطر البنكية

في مجال الإدارة البنكية تعرف المخاطر بأنها التقلبات في العوائد المستقبلية للقرارات المالية، وفي أغلب أدبيات الإدارة المالية يستخدم مصطلح المخاطر كمرادف للاتأكد، وكلاهما يتعلق بالفرص الاستثمارية التي لا تكون عوائدها معروفة مسبقا[1].

وسنتعرض لبعض هذه التعاريف كما يلي:

– المخاطر هي حالة عدم التأكد المتعلقة بحصول الربح أو الخسارة"، كما يمكن تعريفها بأنها احتمال أن يكون توقع ما خطأ [2].

– المخاطر تمثل الآثار غير مواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطر يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير مواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية[3]

أما على صعيد الصناعة البنكية، تعرف المخاطر بأنها الانخفاض في القيمة السوقية للبنك بسبب التغيرات في بيئة الأعمال، كما تعرف المخاطر البنكية على أنها مقياس نسبي لدى تقلب عائد التدفقات

---

[1]– حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 161

[2]– مروان النحلة، **قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية**، مصر، 2010، ص 03

[3] –Joel Bessis , Gestion de risque et gestion Actif-pasif des banques, Edition Dalloze, paris ,1995 . page 05.

النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا، وبالتالي هي عبارة عن أداة يمكن من خلالها قياس درجة عدم التأكد[1].

وبصفة عامة ترتبط المخاطر البنكية بحالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة[2]

كما يمكن القول بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين[3].

وينشأ الخطر البنكي عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة، والمحصلة النهائية غير معروفة إذ أن كل المؤسسات البنكية تواجه حالة عدم التأكد من نتائج نشاطاتها المتنوعة[4]

وقد عرفت المخاطر البنكية على أساس مبادئ أساسية يمكن ذكرها كما يلي[5]:

– يعني تعريف المخاطر أولا أن البنك يتعرف دائما على المخاطر التي يتعرض لها ويصنفها ويحدد الجهات المسؤولية عن كل نوع منها؛

– التحديد المنظم للمخاطر هي الأساس لأي إدارة فعالة للمخاطر ولذلك يتعين أن يولي البنك مسألة تحديد المخاطر أولوية عالية؛

– يتم تحديد المخاطر الرئيسية التي تكتنف أنشطة البنك ووضع الإجراءات المناسبة لها لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة القائمة أو الجديدة على حد سواء؛

– تحدد صورة المخاطر مجموعة المخاطر التي ينطوي عليها نشاط البنك والأهمية النسبية لكل منها والعوامل الحقيقية المؤدية لها والإستراتيجية التي يعتمد عليها البنك لمواجهتها.

وبمكن تعريف المخاطر البنكية بشكل مختصر بأنها احتمال وقوع نتيجة غير مرغوب فيها، فهي مخاطر مستقبلية وتمثل التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين.

---

[1]–هشام حريز، عبد الحق رايس، عبد المالك دبابش، **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014 ، ص 62.

[2] –Anne marier peried cert,Risque et control de risque,economica, paris1999

[3]– حسين بلعجوز، " **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة–مخاطر–تقنيات، جامعة جيجل، يومي6/7جوان 2005.

[4]– طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر تحليل الصناعة المالية والإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية، السعودية، 2004، ص 28

[5]سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**– منهج علمي وتطبيق عملي–، منشأة المعارف، مصر، 2005، ص 23.

الفرع الثاني: أسباب زيادة المخاطر البنكية

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع البنكي على العوامل التالية:

– زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلى تشجيع الميل إلى المخاطرة، لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر، وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق؛

– اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية، وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال، مما أدى إلى تعرضها لمخاطر أزمات السيولة ومخاطر السوق، والتضخم ومخاطر الأسعار؛

– التغيرات الهيكلية التي شاهدتها الأسواق البنكية والمالية في السنوات الأخيرة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال، وانفتاح الأسواق المحلية.

المطلب الثاني :أنواع المخاطر البنكية

تختلف وتتنوع المخاطر البنكية باختلاف بيئات الأعمال والأنشطة المختلفة التي تمارسها، حيث هناك العديد من التقسيمات إلا أننا سوف نحاول تقسيمها إلى فئتين: المخاطر المالية والمخاطر غير المالية.

الفرع الاول: المخاطر المالية

تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية، وذلك كون معظم تعاملاتها تتم بالنقود والأسهم والسندات، ومن أهمها ما يلي:

أولا–خطر القرض: يمثل خطر المقابل خطر عجز الزبائن، وبمعنى آخر خطر الخسائر الناجمة عن عجز المقترضين اتجاه التزاماتهم، وعند احتمال وقوعه فإن ذلك يعني خسارة كل أو جزء من المبالغ الممنوحة من طرف المؤسسة، كما يمثل خطر المقابل –بصفة أوسع –تدهور الوضعية المالية للمقترض مما يؤدي إلى زيادة احتمال العجز حتى وإن لم يحصل ذلك العجز حتما[1]

ثانيا–خطر عدم السيولة: يعرف خطر عدم السيولة على أنه احتمال عدم قدرة البنك على الإيفاء بالالتزماته المالية الجارية (الدائمة) عند استحقاقها بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل اللازم أو الموجودات السائلة وقت الحاجة إليها، كما يوجد تعريف آخر لخطر عدم السيولة وهو أن قيم الموجودات قصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة على الخارج[2].

[1] - Joel Bessis , Gestion de risque et gestion Actif-pasif des banques, Edition Dalloze, paris ,1995 . Joel Bessis , Gestion de risque et gestion Actif-pasif des banques , Edition Dalloze, paris ,1995 .

[2]– حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 174.

ثالثا-خطر عدم الملاءة : ويسمى كذلك خطر عدم القدرة على الوفاء، حيث يكون البنك في حالة يسر عندما تفوق أصوله خصومه، ويكون في حالة عسر في الحالة العكسية، ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على أنه تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجزا في أمواله الخاصة، وذمته المالية بنقصها لدرجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع، بحيث لا يتوفر لا على السيولة ولا على أصول أخرى يواجه بها خصومه[1].

ويعتبر خطر الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك مخاطرة القرض، أسعار الفائدة، الصرف والسيولة.

رابعا-خطر سعر الفائدة :تعرف مخاطر أسعار الفائدة بصيغ مختلفة، فبعضهم يعرفها بأنها تعرض الحالة المالية للبنك لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة، ويذهب بعضهم الآخر إلى القول أن مخاطرة سعر الفائدة هي المخاطرة الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة لتحركات معاكسة في أسعار الفائدة في السوق والتي يكون لها أثر سلبي على عوائد البنك والقيمة الاقتصادية لموجوداته[2].

خامسا-خطر الصرف: وهي مخاطرة تقلب أسعار بيع و شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية أو هو الخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية[3].

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف، وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مركز مأخوذ بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية[4].

سادسا-خطر السوق :وهي مخاطرة الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق، لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات[5].

---

[1]- عبد الحميد بوشرمة، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2010،ص 191.

[2]- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 178 .

[3]- خالد أمين عبدالله، إسماعيل إبراهيم الطرادّ ، **إدارة العمليات المصرفية المحلية الدولية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 ، ص 115.

[4]- ابراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006،ص 40.

[5]- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر** -أفراد إدارات شركات بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، مصر،2007، ص 203.

كما يمثل خطر السوق في الانحرافات الغير ملائمة للقيمة السوقية، حيث تقاس مخاطر السوق من خلال تقلبات معايير السوق والمتمثلة في سعر الفائدة ومؤشرات البورصة وسعر الصرف، وعموما فإن أخطار السوق التي تتعرض لها البنوك هي تلك الناتجة عن تذبذب العوائد، معدلات الفائدة، أسعار الصرف أو قيم مختلف الأصول[1].

الفرع الثاني: المخاطر غير المالية

ينظر إلى المخاطر غير المالية على أنها مخاطر لا تتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها البنك بل تتعلق مباشرة بالتسيير الداخلي وبتأدية وتقديم الخدمات البنكية وهي:

أولا-المخاطر الإستراتيجية: إن سبب هذا النوع من المخاطر هو حالة عدم التأكد المتعلقة بإرادات البنك التي تنتج عطل في النظام الحاسوبي أو بسبب أخطاء بشرية أو مشاكل بين العاملين أو اضطرابات يقوم بها العاملين والعديد من الأسباب الأخرى التي لا سبيل لذكرها[2].

هي مخاطر حالية أو مستقبلية يكون لها تأثير على إرادات البنك نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب مع متغيرات القطاع البنكي، فهي مخاطر مرتبطة خصوصا بالقرارات المتخذة من طرف مسؤولي البنك في مجال السياسة التجارية وهي صعبة التحديد.

ثانيا-المخاطر العملية(التشغيلية) :(هي مخاطر غير قابلة للقياس والتي يواجهها بنك ما[3].

وعرفتها لجنة بازل للرقابة البنكية بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية[4] .

ثالثا-الخطر التنظيمي :ينتج هذا الخطر نتيجة عدم تطبيق الإجراءات والتنظيمات الموضوعة من قبل البنك، أو تنافي هذه التنظيمات مع القوانين المعمول بها.

---

[1]- زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**- حالة أم البواقي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012،ص 88.

[2]- أسعد حميد العلي، **إدارة المخاطر التجارية-مدخل إدارة المخاطر**-، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 357.

[3]- طارق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 199.

[4]- نبيل حشادّ، إدارة **مخاطر التشغيل وفقا لمتطلبات بازل 2**، المركز العربي للدراسات والإستشارات المالية والمصرفية، لبنان، 2009،ص 07.

رابعا-الخطر القانوني :تنشأ المخاطر القانونية نتيجة الإخلال أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح أو الممارسات المعتمدة أو عند عدم تحديد الحقوق والالتزامات القانونية لأطراف العمليات.

خامسا-خطر السمعة :تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي اتجاه البنك، وهذا الخطر يؤثر على عدد العملاء لدى البنك، ويخفض نشاطه إلى أقصى حد مما يقلل الأرباح[1].

المطلب الثالث: مفهوم تسيير المخاطر البنكية وخطواتها

لقد ركزت الصناعة البنكية منذ البداية في مضمونها على فن إدارة المخاطر وعدت موضوع إدارة المخاطر فن وعلو أي إمكانية تطبيق ذلك على الجهاز البنكي إذ أن أي بنك يرغب في عوائد عالية عليه أن يتحمل مخاطر أعلى و بالعكس.

الفرع الأول: مفهوم تسيير المخاطر البنكية

تعرف تسيير المخاطر البنكية على أنها مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث[2]. كما يمكن تعريفها على أنها العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال عائد المخاطر وتكلفتها،

ومن ثم فإن وجهة النظر هذه ترى بأن تسيير المخاطر هي العمل على تقليل أو تصغير المستوى المطلق للمخاطر[3].

وتتركز مهام تسيير المخاطر البنكية في التنسيق بين كافة الإدارات في البنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب في صورة تقرير شامل مختصر ويتم إعداد هذا التقرير بصورة دورية ويرفع للإدارة العليا لمناقشته، إن الهدف الرئيسي لتسيير المخاطر هو دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد

[1]– سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر، الأردن، 2009، ص 243.

[2]– طارق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013،ص41.

[3]– حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011،ص 162.

المخاطر تحديدا صحيحا، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل[1].

وقد عرفت لجنة التنظيم البنكي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية FSR تسيير المخاطر بما يلي: هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقباتها والرقابة عليها[2]. وتكمن أهمية إدارة المخاطر في النقاط التالية:

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها؛
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي .[3]

الفرع الثاني : خطوات تسيير المخاطر البنكية

توجد العديد من الخطوات التي يمكن إتباعها في تسيير المخاطر والتي تتمثل عموما في[4].

أولا-تحديد المخاطر: لكي يتمكن البنكي من تسيير المخاطر لا بد أولا أن يحددها فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر، فالتحديد الواضح للمخاطر هو الأساس لأي تسيير فعال للمخاطر ولذلك يتعين أن يولي البنك لمسألة تحديد المخاطر أولوية عالية وذلك من خلال تحديد المخاطر الرئيسية التي تكتنف أنشطة البنك، ووضع الإجراءات المناسبة لها لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة القائمة والجديدة على حد سواء.

الشكل رقم01 : طرق مستخدمة في تحديد المخاطر

[1]- سمير الخطيب، **قياس وإدارة** [illegible] منشأة المعارف، مصر، 2005، ص17.

[2]- مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة م** [illegible] توزيع، الأردن، 2010، ص 118.

[3]- نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في المصارف المشاركة**، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية، الدولية، الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009، ص 03.

[4]- زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**- حالة أم البواقي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012،ص 94.

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن كل طريقة من هذه الطرق لها دورها الذي تلعبه وبمجموعها سوية تمثل مدخلا معقدا مقارنة بالأساليب المتبعة سابقا، وأصبحت هذه النقطة إستراتيجية عمل خاصة في المنظمات الكبيرة، فالإعتماد على الخبرات الفنية،و إتباع المعايير المتفق عليها ونظام الفحص والمراقبة لم تصبح بذاتها الطريقة الشاملة في تحديد أو تسليط الضوء على مواطن الخطر، وبالتالي سلسلة الأحداث التي تؤدي إلى مخاطر غير متوقعة .

ثانيا– قياس الخطر: إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث يجب أن ينظر لكل نوع من المخاطر بأبعاده الثلاثة : حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر.

ولهذه المرحلة مجموعة من المبادئ تتمثل في ما يلي[1]:

– الهدف من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، وعندما يعتمد البنك طريقة تحديد المخاطر رقميا فهي تكون مبنية على طرق ونماذج معروفة ومناسبة وتمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للبنك؛

– يتم مبدئيا تحديد المخاطر بالأرقام وذلك للحد بشكل عام من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك؛

– كلمة مناسبة تعني أن طرق ونماذج قياس المخاطر توفر مقاييس تتناسب تماما مع أهداف البنك في إدارة المخاطر؛

– كلمة مناسب تعني أن الطرق والنماذج المستخدمة في قياس المخاطر يجب أن تتوافق من حيث درجة الاعتماد عليها ودرجة تعقيدها مع أهمية المخاطر وأهدافها.

ثالثا– ضبط المخاطر: من أجل ضبط المخاطر فإن البنك يعتمد على ثلاث أساليب أساسية تتمثل في تجنب بعض النشاطات والتي ترى إدارة البنك أنها محفوفة بمخاطر كثيرة، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

[1]– سمير الخطيب، **قياس وادارة المخاطر بالبنوك**– منهج علمي وتطبيق عملي–، منشأة المعارف، مصر، 2005: ص 21 –22 .

رابعا- مراقبة المخاطر: إن وضع أنظمة مراقبة تحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة ومعدلات الصرف والسيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية والمخاطر القانونية.

المطلب الرابع :مبادئ تسيير المخاطر البنكية ومسؤولية القيام بها في البنوك

تتمثل مبادئ تسيير المخاطر البنكية في الآليات والترتيبات الادارية المتبعة بغرض حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن (الفرع الأول)، وأما عن مسؤولية القيام بهذه المهمة(الفرع الثاني) فهي منوطة بعدة مصالح ومسؤولين يقومون بالتنسيق فيما بينهم حتى يتحقق التسيير الأمثل للمخاطر.

الفرع الأول: مبادئ تسيير المخاطر البنكية

تتجسد مبادئ تسيير المخاطر البنكية في اجراءات الحد من المخاطر التي تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها واعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن.

أولا-مسؤولية مجلس الإدارة و الإدارة العليا:

تقع مسؤولية المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، وهو مسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، مما يستوجب فهمه للمخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تسير بأسلوب فعال وعليه يتم وضع سياسات المخاطر من قبل الإدارة العليا للينك ويجب أن مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها، ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس، إدارة ومراقبة المخاطر[1].

ثانيا- إطار تسيير المخاطر Framework For Managing risk

على البنك وضع هيئة مستقلة تسهر على تطبيق الإستراتيجيات الموضوعة من قبل الإدارة العليا للبنك ومصادق عليها من قبل مجلس الإدارة كما يجب عليها وضع وتخصيص الموارد التمويلية الكافية لتسيير المخاطر.

ثالثا- تكامل إدارة المخاطرItegration Of Risk Management

[1]- صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال وتقييم آداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011،ص 249.

تكامل عمليات إدارة المخاطر يهدف إلى ضمان وتحديد فهم طبيعة العلاقات التبادلية بين المخاطر المختلفة في البنك، حيث لا يمكن تقييم أثر خطر معين بمعزل عن بقية المخاطر الأخرى ذات العلاقة بعمل البنك، كما أن عملية إدارة المخاطر تتسم بالشمولية على مستوى المؤسسة ككل مما يؤدي إلى تطبيق إدارة المخاطر بشكل متكامل إضافة إلى التمكن من فهم العلاقات المتبادلة بين المخاطر المختلفة والآثار المرتبطة بها بشكل جيد[1].

رابعا- محاسبة خطوط الأعمال Bussiness Lines Accontability

من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن تسيير المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم[2].

خماسا- تقييم و قياس المخاطر Evaluating and Measuring Risks

ينبغي أن تقيم وتقاس جميع المخاطر بصورة منتظمة والأفضل أن يكون قياس المخاطر وتقييمها بطريقة كمية مع الأخذ في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة والغير المتوقعة الحدوث.

سادسا-المراجعة المستقلة Independent Review

تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختبار فعالية أنشطة تسيير المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر[3]

سابعا- التخطيط للطوارئ Contingency Planning

يجب أن تكون هذه الخطط معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات، يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة، وذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات، على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

الفرع الثاني: مسؤولية القائمين بعملية تسيير المخاطر البنكية

[1]- مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 121.

[2]- نبيل حشادّ، **إدارة مخاطر التشغيل وفقا لمتطلبات بازل 2**، المركز العربي للدراسات والاستشارات المالية والمصرفية، لبنان، 2009 ، ص 28.

[3]- صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال وتقييم آداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011،ص 251.

على المسؤولن القائمين على عملية تسيير المخاطر البنكية ألا يعملو على تحجيم المخاطر فحسب بل يتوسع دورهم الى المساهمة في اتخاذ القرارات المتوافقة مع سياسات البنك وإستراتيجيته وتدعيم قدراته التنافسية في السوق ووضع سياسات احترازية ضد مختلف أنواع المخاطر على أساس سليم مع تعظيم عائد عمليات البنك التي تنطوي على العديد من المخاطر.

يمكن تحديد إطار الشراكة في إدارة المخاطر بصورة مختصرة للغاية فيما يلي:[1]

أولا- المراقبون:

لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس بنك، ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عمليات تسيير المخاطر، وتشجيع وجود بيئة جيدة لتسيير المخاطر في البنك من أهم عناصرها وجود إطار عام لتسيير المخاطر وهذا يلعب دو ا ر هاما في التأثير على المسؤولين أو الشركاء الأخرين في تسيير المخاطر.

ثانيا-المساهمون:

يقع على المساهمين عبء اختيار أعضاء مجلس الإدارة وهم المسؤولين عن عمليات الحوكمة وبالتالي فإن اختيارهم يجب أن يكون اختيارا سليما لضمان وجود إدارة مثلى في البنك.

ثالثا-مجلس الإدار:

تقع مسؤولية إدارة البنك على مجلس الإدارة، حيث أنه هو الذي يقوم بوضع الإستراتيجيات وتعيين الموظفين وخصوصا الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وأيضا تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية أن يكون البنك قويا ويعمل بصورة جيدة.

رابعا-الإدارة التنفيذية:

وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المدراء التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة ولديهم دراية كافية بتسيير المخاطر البنكية التي يتعرض لها البنك.

خامسا-لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي:

تعتبر لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة لتسيير المخاطر، ويجب أن تقوم اللجنة والتدقيق الداخلي من التأكد من التزام البنك بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي تلعب دورا هاما في مساعدة الإدارة على

[1]- صلاح حسن، **المرجع السابق**، ص253.

تسيير المخاطر بصورة جيدة غير أن المسؤولية الرئيسية لا تقع على عبئهم ولكن تقع على عبء جميع مستويات الإدارة بالبنك.

سادسا-المدققين الخارجيين:

وهم غالبا ما يلعبون دورا تقييميا في عمليات المعلومات الخاصة بتسيير المخاطر، ويجب أن يهتم المدقق ون الخارجيين ليس فقط بالفحص التقليدي لعناصر الميزانية وقائمة الدخل فحسب وإنما يجب أن يكون تدقيقهم مركزا على المخاطر.

سابعا-الجمهور العام أو المتعاملين مع البنك:

يقع على عاتق المتعاملين مع البنك وخصوصا المودعين عبء في مجال إدارة المخاطر، وذلك من خلال مطالبة إدارة البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يتمكنوا من تقييم أداء البنك والمخاطر المحيطة بأنشطته وأعماله.

المبحث الثاني: المخاطر البنكية الإلكترونية

يصاحب تقديم العمليات البنكية الإلكترونية مخاطر متعددة وقد أشارت لجنة بازل للرقابة البنكية إلى أنه ينبغي قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح لها إدارة هذه المخاطر من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها إذ تمحورت هذه المخاطر حول مخاطر التشغيل، السمعة، الائتمان، السيولة وسعر الفائدة، السوق ومخاطر قانونية وسيتم التعرض في هذا المبحث إلى المخاطر البنكية الإلكترونية.

المطلب الأول: المخاطر الإستراتيجية والمخاطر العملياتية(التشغيل)

أدت الإدارة الالكترونية للبنوك إلى إحداث تغيير في بنية مخاطر البنك وخلق تحديات جديدة في التحكم بهذه المخاطر، التي منها مخاطر استراتيجية (الفرع الأول)، ومنها مخاطر عملياتية (الفرع الثاني)

الفرع الأول: المخاطر الإستراتيجية

هي المخاطر التي ترتبط بالقرارات والسياسات والتوجيهات التي تتخذها الإدارة العليا للبنك، وتنشأ هذه المخاطر في العمليات البنكية الإلكترونية من الأخطاء أو الخلل الذي قد يحدث نتيجة تبني إستراتيجيات وخطط تقديم هذه العمليات والخدمات وتنفيذها التي قد تقع فيها الإدارة العليا، وذلك في ضوء الحاجة الملحة لتقديم مثل هذه الخدمات في ظل تزايد الطلب عليها من جهة واشتداد المنافسة البنكية من جهة أخرى[1].

وهى تلك المخاطر الناجمة عن عدم تبنى الاستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من الخدمات البنكية التقليدية والخدمات البنكية الإلكترونية، وبما لا يعرض البنك لمزيد من المخاطر، ولا يؤثر على مركزه التنافسي، وتأتى أهمية هذه النوعية من المخاطر من حيث تأثيرها الكبير على مستقبل البنك، ومن حيث العناصر العديدة المكونة لها والتي يحتاج كل منها لضوابط رقابية تتوافق مع ظروف كل بنك[2].

[1]– محمد يدو، خالد قاشي، **إستراتيجية وإدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر ، ص 07.

[2]– نادر ألفريد قاحوش، **العمل المصرفي عبر الانترنت**، الدار العربية للعلوم، بيروت ، 2001 ، ص 84.

الفرع الثاني: مخاطر العملياتية (التشغيل)

يعتبر الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمات، هو الخطر الأساسي لمخاطر التشغيل الناجمة عن الأعمال البنكية لإلكترونية، وتهديدات الأمن تأتي من داخل النظام أو خارجه وعلى البنوك تتبع ممارسات سليمة لضمان سرية البيانات إلى جانب نزاهة النظام والبيانات، وينبغي أن يجري باستمرار اختيار ممارسات الأمان ومراجعتها بواسطة خبراء خارجين كي يقوموا بتحليل أوجه تعرض الشبكة للمخاطر.

ويمكن أن تتعرض الأنظمة البنكية الإلكترونية إلى أخطاء أثناء في حالة ما إذا كانت تلك الأنظمة غير متكاملة بالشكل المطلوب وذلك على النحو الآتي:

أولا-عدم التأمين الكافي للنظم: :تنشأ هذه المخاطر عن إمكانية اختراق غير مرخص لهم لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها سواء تم ذلك من خارج البنك أو من العاملين به، بما يستلزم توفر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق.

ثانيا-عدم ملائمة تصميم النظم: أو انجاز العمل أو أعمال الصيانة، وهي تنشأ عن إخفاق النظم أو عدم كفاءتها ، على سبيل المثال لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشاكل وصيانة النظم وخاصة إذا زاد الاعتماد على مصادر خارج البنوك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية للتكنولوجيا.

ثالثا-إساءة الاستخدام من قبل العملاء: ويرد ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية أو بسماحهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء أخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية أو قيامهم بعدم إتباع إجراءات التأمين الواجبة[1].

كما يمكن أن تنشأ المخاطر التشغيلية نتيجة التعاقد مع طرف خارجي لأجل توفير العمليات البنكية، الإلكترونية أو نتيجة التطبيق الغير الكفء للنظم وسوء استخدامها من قبل العملاء[2].

يحتاج الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمات البنكية إلى أمن النظام البنكي والشبكات الإلكترونية البنكية، فهناك مخاطر مرتبطة بالنشاطات المختلفة والنتائج المترتبة عليها، وهذا لا يمكن مواجهته إلا من خلال تبني نظام الكتروني بنكي آمن متطور يوفر أمانا للبنك ومتعامليه، ويتعين على

---

[1]- وسيم محمود الحداد وآخرون، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012 ص: 200\201.

[2]- أحمد بوارس، السعيد بريكة، **الأعمال المصرفية الإلكترونية الأدوات والمخاطر**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2014، ص 141.

القائمين على تنظيم العمليات البنكية الإلكترونية والإشراف عليها أن يتأكدوا من البنوك التي تتيح ممارسة سليمة لضمان سرية البيانات، إلى جانب نزاهة النظام والبيانات، وينبغي أن يجري باستمرار اختيار ممارسة الأمن ومراقبته ومراجعته[1].

المطلب الثاني: المخاطر التنظيمية

تنطوي العمليات البنكية الإلكترونية على درجة عالية من المخاطر التنظيمية بالنسبة للبنوك يمكن للبنوك توسيع النطاق الجغ ا رفي لخدماتها عن طريق العمليات البنكية الإلكترونية، بدرجة أسرع مما يمكن تحقيقه عن طريق البنوك التقليدية ونظر لان شبكة الانترنت تتيح الفرصة الاستفادة من الخدمات من أي مكان في العالم، فأن هناك خطر في أن تحاول البنوك التهرب من التنظيم والإشراف وفي هذه الحالة يمكن أن تطلب هذه البنوك أي التي تقدم خدمتها من أماكن بعيدة عن طريق شبكة الانترنت بالحصول على ترخيص لذلك، والترخيص وسيلة مناسبة بصفة خاصة عندما يكون الإشراف ضعيفا وعندما لا يتواجد بشكل كاف بين البنك المقدم للخدمة الإلكترونية وجهة الإشراف المحلي، فقد تتهرب بعض البنوك من الخضوع للسلطة النقدية، لاسيما في الدول الأقل تنظيما أو الأقل تطورا من حيث تقنيات الرقابة على استعمال مختلف الوسائل الإلكترونية في التعامل البنكي[2].

ونظرا لأن الخدمة الإلكترونية تسمح بتقديم الخدمات من أي مكان في العالم أدى إلى طرح عددا من قضايا التنظيم والإشراف، نجملها فيما يلي:

أولا- علاقة البنك الإلكتروني بالبنك المركزي: إن النقود الإلكترونية ستجعل من الصعب على البنوك المركزية مراقبة وتحديد الكتلة النقدية، كما أن تداول عدة أشكال من النقود صادرة عن مؤسسات بنكية أو غير بنكية، فإن الكثير من هذه المبالغ لن تكون في متناول الدولة من الناحية التنظيمية.

ثانيا-صعوبة تحصيل الضرائب: إن التهرب الضريبي يمثل مشكلة في اقتصاد المعاملات البنكية الإلكترونية، حيث يكون من السهل تحويل الأموال عبر الحدود كما أن التعاملات الإلكترونية مجهولة المصدر، ستجعل عمليات تدقيق الحسابات صعبة.

ثالثا-صعوبة مراقبة المؤسسات المالية: إن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية سيؤدي إلى صعوبة تطبيق التنظيمات والقوانين المطبقة على البنوك المؤسسات المالية، فإذا كانت المؤسسات غير المالية لا تقبل

---

[1]- النشرة الإقتصادية لبنك الإسكندرية، **المجلد 35** ، الإسكندرية، 2003،ص 34.

[2]- رابح عرابة، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08 ،2012 ،ص 18.

الضوابط التنظيمية التي تتخذها البنوك معيارا لها، فهل يمكن فرض نفس التنظيمات المتعلقة بالاحتياطات وتوفير البيانات وكيف يتم حماية المستهلك في حالة إفلاس أحد مصدري النقد الإلكتروني.

المطلب الثالث: المخاطر القانونية ومخاطر السمعة

يتأتى عن المعاملات البنكية الإلكترونية درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك في حال ما إذا تم انتهاك القوانين أو القواعد الضوابط (الفرع الأول)، كما أنه كلما ازداد اعتماد البنك على قنوات تقديم الخدمة الإلكترونية، ازدادت احتمالات مخاطر السمعة (الفرع الثاني) إذا ما واجه أحد البنوك الإلكترونية مشاكل تؤدي بالعملاء إلى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمات الإلكترونية.

الفرع الأول: المخاطر القانونية

تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات البنكية الإلكترونية، ومن ذلك عدم وضوح مدى توفر قواعد لحماية بعض المستهلكين في الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية[1].

تنتج عن المعاملات البنكية الإلكترونية درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك، ولقد ساهمت الخدمات الإلكترونية في تسهيل عمليات غسيل للأموال، وهي عمليات متتابعة ومستمرة في محاولة متعمدة لإدخال الأموال غير المشروعة الناتجة عن الأنشطة الخفية غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي[2].

تحتوي العمليات البنكية الإلكترونية على درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك، وتجد أبرز فكرة تطرح حاليا كون العمليات البنكية الالكترونية يمكن أن تساهم في عملية غسيل الأموال، وتمويل العمل الإجرامي والإرهابي في العالم، وهذا كله ناجم عن السرية التي توفرها التقنية للمتعاملين، مما استدعى التفكير في وضع إطار قانوني وتشريعي يحارب كل استعمال غير شرعي للعمليات البنكية الإلكترونية، فضلا عن التنسيق والتكامل الدولي لتضييق الخناق على الاستعمال غير الشرعي، وانشاء

[1]– وسيم محمود الحداد وآخرون، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012 ص ،ص 201.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية**، مصر، 2003 ،ص 234.

وكالة خاصة للمراقبة، وهناك مخاطر أخرى مرتبطة بالنشاطات المختلفة للقرصنة وما يمكن أن تشكله من خطر على نظام الشبكة الإلكترونية[1].

وهي التي تتعلق غالبا بالتوقيع الإلكتروني أو عدم صحة بعض البنود أو عدم قابليتها للتنفيذ والقانون الواجب التطبيق[2].

الفرع الثاني: مخاطر السمعة

كلما ازداد اعتماد البنك على قنوات تقديم الخدمة الإلكترونية، ازدادت احتمالات مخاطر السمعة وإذا ما واجه أحد البنوك الإلكترونية مشاكل تؤدي بالعملاء إلى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمات الإلكترونية أو إلى اعتبار فشل البنوك قصورا في الإشراف على النظام كله، فهذه المشاكل يمكنها أن تؤثر على الموردين الآخرين للخدمات البنكية الإلكترونية، حيث قامت جهات الإشراف على البنوك بوضع إرشادات داخلية لمن يقومون بالفحص، كما قامت جهات كثيرة بتوزيع مبادئ توجيهية عن إدارة المخاطر للبنوك[3].

ويمكن أن تتعرض سمعة البنك لأضرار فادحة في حال عدم توفير الخدمات البنكية عبر الإنترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة والتوقيت والاستمرارية والاستجابة الفورية لحاجات ومتطلبات عملائه ومن أجل حماية البنك من أية أوضاع سلبية يمكن أن تضرر الأمراض سمعته، فإن هذا البنك يتعين عليه تطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة لنشاطات البنكية الإلكترونية[4].

---

[1]– محمد تقرورت، **واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الوطن العربي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005 ،ص84 .

[2]– موسى خليل متري، **الجديد في أعمال المصارف بين الوجهتين القانونية والاقتصادية**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002 ،ص 267.

[3]صالح ناصولي، وأندريا شايختر، **تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية**، مجلة التمويل والتنمية، 2002، ص 50.

[4]– صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال وتقييم آداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011 ،ص 263.

المطلب الرابع: المخاطر الأخرى

يرتبط أداء العمليات البنكية بالمخاطر الخاصة بالعمليات البنكية التقليدية، ومن ذلك مخاطر الائتمان والسيولة وسعر الفائدة ومخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها، فعلى سبيل المثال فإن استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء وامتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم[1].

الفرع الأول :مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة

تتمثل مخاطر الإئتمان في المخاطر الناشئة عن عدم القيام بتسوية الالتزامات بالقيمة الكاملة إما في ميعاد استحقاقها أو في أي وقت بعده (الفرع الأول)، أما مخاطر السيولة فهي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة البنك بالوفاء بالتزاماته في ميعاد استحقاقها دون تحمله خسائر غير متوقعة (الفرع الثاني).

أولا–مخاطر الائتمان:

تقوم البنوك المشتركة في العمليات البنكية الإلكترونية بتوسيع مجال منح ائتمانها عن طريق القنوات الغير التقليدية وتوسيع أسواقها خارج الحدود الجغرافية التقليدية، عدم كفاية الإجراءات الخاصة بتحديد القيمة الائتمانية عند التعامل مع المقترضين عن طريق البنوك عن بعد تزيد مخاطر الائتمان بالبنوك وتقوم البنوك التي تتعامل بالبرنامج الإلكتروني لسداد الفواتير بمواجهة مخاطر الائتمان إذا تعثر العملاء في سداد التزاماتهم النقدية، تتعرض أيضا البنوك التي تقوم بشراء بطاقات الائتمان الإلكترونية من المصدر لإعادة بيعها للعميل لمخاطر الائتمان في حالة عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته.

ثانيا–مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة البنك بالوفاء بالتزاماته في ميعاد استحقاقها دون تحمله خسائر غير متوقعة بالرغم من أن البنك قد يكون قادرا على الوفاء بالتزاماته في النهاية.

وتؤثر مخاطر السيولة على البنوك المتخصصة في الأعمال البنكية الإلكترونية إذا لم تقم البنوك بالتأكد من أن الأموال المتاحة كافية لتغطية متطلبات الاسترداد والسداد في أي وقت، بالإضافة إلى ذلك فإن الفشل في مقابلة متطلبات الاسترداد في وقت معين قد ينتج عنه القيام بإجراءات قضائية ضد المؤسسة البنكية وتؤدي إلى الإضرار بالسمعة.

[1]– نبيل حشادّ، **إدارة مخاطر التشغيل وفقا لمتطلبات بازل 2**، المركز العربي للدراسات والاستشارات المالية والمصرفية، لبنان، 2009 ، ص 351\353.

الفرع الثاني: مخاطر سعر الفائدة ومخاطر السوق

إن احتمال تقلب أسعار الفائدة بالزيادة أو النقصان هو الخطر الذي قد يؤدي الى تحطيم الحالة المالية للبنك وارهاق توازن استغلاله (الفرع الأول)، كما أن احتمال وقوع بعض الاحداث الهامة محليا أو عالميا مثل احتمال تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي في الدولة ذاتها أو في دول أخرى يؤدي إلى مخاطر السوق (الفرع الثاني).

أولا-مخاطر سعر الفائدة:

وهي تشير إلى تعرض الحالة النقدية للبنك للتغيرات السلبية في سعر الفائدة، تواجه البنوك المتخصصة في إقراض الأنشطة البنكية الإلكترونية تغيرات كبيرة في سعر الفائدة بالدرجة التي تسبب بها هذه التغيرات السلبية انخفاض قيمة الأصول بالمقارنة بخصوم العمليات البنكية الإلكترونية المستحقة[1].

ثانيا-مخاطر السوق:

وهي مخاطر خسائر المراكز داخل وخارج الميزانية التي تنشأ من التغيرات في أسعار السوق ومنها سعر الصرف الأجنبي، تتعرض البنوك التي تقبل العملة الأجنبية كسداد للالتزامات الخاصة بالنقود الإلكترونية لهذا النوع من المخاطر.

الفرع الثالث: مخاطر المعاملات الخارجية

تعتمد العمليات البنكية الإلكترونية على تكنولوجيا تم تصميمها لتوسيع المجال الجغرافي بين البنك والعملاء، وقد يمتد التوسع في السوق خارج الحدود المحلية، حاملا معه مخاطر عديدة وبالرغم من أن البنوك تقوم حاليا بمواجهة أنواع مماثلة من المخاطر في العمليات البنكية العالمية فإنه من المهم التأكيد على أن هذه المخاطر متعلقة أيضا بالتطبيق الخارجي للعمليات البنكية الإلكترونية، تواجه البنوك متطلبات قانونية وتنظيمية مختلفة عندما تقوم بالتعامل مع عملاء خارج حدودها المحلية، بالنسبة للأشكال الجديدة للتجزئة البنكية الإلكترونية مثل العمليات البنكية عن طريق الإنترنت والمشتقات الإلكترونية، فإنه قد يكون هناك حالة عدم التأكد من المتطلبات القانونية لبعض الدول.

بالإضافة إلى ذلك فإنه قد يحدث التباس في مجالات السلطة فيما يتعلق بالمسؤوليات المختلفة للسلطات المحلية، وقد تتسبب تلك الاعتبارات في تعرض البنوك لمخاطر قانونية مصاحبة لعدم التزام

[1]- أسامة عزمي سلام شقيري تورمي موسى، **إدارة المخاطر والتأمين**، دار الجامعية، عمان، ط1، 2007، ص20.

بالقوانين واللوائح المحلية المختلفة ومنها قوانين حماية المستهلك ومتطلبات حفظ السجلات والتقارير وقواعد الخصوصية وقوانين غسيل الأموال[1].

وتظهر مخاطر التشغيل في البنوك التي تتعامل مع مقدم الخدمة الموجودة في دولة أخرى ولهذا السبب تكون مراقبتها أكثر صعوبة، وتقوم البنوك بمواجهة المخاطر الأخرى عند قيامها بالاشتراك في العمليات البنكية الإلكترونية وأنشطة المشتقات الإلكترونية خارج الحدود، تتعرض البنوك التي تتعامل مع مقدمي خدمات الأجانب أو المشاركين الأجانب في الأنشطة البنكية الإلكترونية والأنشطة النقدية الإلكترونية لمخاطر الدولة بالدرجة التي تكون بها الأطراف الخارجية غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويكون البنك الذي يعرض خدماته عن طريق الشبكات المفتوحة مثل الإنترنت معرضا لمخاطر الائتمان، كما تتعرض البنوك التي تقبل العملة الأجنبية كسداد للأموال الإلكترونية لمخاطر السوق بسبب تقلب سعر الصرف الأجنبي.

الفرع الرابع: مخاطر تبييض الأموال بواسطة العمليات الإلكترونية

لقد عرفت اللجنة الأوربية لغسل الأموال تعريفا لهذه العملية وحددت عناصرها حيث عرفته في دليلها الصادر عام 1990 بأنها "عملية تحويل الأموال المحصل عليها من أنشطة جرميه بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمحصلات هذا الجرم[2].

إذا كانت وسائل مكافحة تبييض(غسل) الأموال تتطور فإن أساليب القيام بعمليات التبييض تتطور هي الأخرى، جراء التقدم التكنولوجي المذهل، ولاسيما العمليات العابرة لحدود الدول Cross border operations والعمليات البنكية المنفذة إلكترونياE-banking ، ومنها فتح الحسابات البنكية باستخدام، شبكة الإنترنتInternet Banking ، وكذلك التحويل وسائر العمليات البنكية الإلكترونية التي يمكن أن تنفذ مباشرةOn-line.

وتبعا لخصائص هذه العمليات أصبح ممكنا معرفة التوقيت المحلي لبلد البنك وقيمة العملية المنفذة ونزعها عند تحريك المشترك للحساب، إنما يصعب تحديد الهوية الحقيقية لصاحب الحساب، لأنه يكاد يكون من المستحيل بيان الهوية الحقيقية لمنفذ العملية وللمستفيد منها وتحديد مكان وجودهما فعلا، الأمر الذي يستتبع أنه بوسع شخص بمفرده إدارة عدد من الحسابات في الوقت عينه دون أن يسترعي بالضرورة

[1]– أسامة عزمي سلام شقيري تورمي موسى، **المرجع السابق**، ص21.

[2]–خالد ممدوح إبراهيم، **فن التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 453 .

انتباه المؤسسة أو المؤسسات التي تمسك هذه الحسابات، نظرا لأن هذه العمليات لا تستلزم بالضرورة حضور الزبون إلى البنك، إلا إذا سبق للبنك أن اشترط ذلك إعمالا لمبدأ اعرف عميلك Know Your Customer لأن من شأن ذلك تفادي المخاطر التي تتأتى من عدم معرفة الزبائن .

واذا كان باستطاعة الدول إملاء شروط التعاملات في داخل حدودها، فالاتجاه السائد اليوم هو أنه ليس بوسعها منع مواطنيها من فتح حسابات بنكية عبر شبكة الإنترنت في مؤسسات أجنبية تقدم خدمات إضافة إلى إشكاليات البطاقات البنكية التي تثير جملة تساؤلات تتعلق بتبييض الأموال ، Online بنكية تبعا لتعدد الأنظمة المعمول بها، لكن يقتضي إعادة النظر بطرق مكافحة غسل الأموال وبتدابيرها واجراءاتها، وكذلك بأنظمة الأمان البنكي والسلامة المالية عموما، وسط تطوارت تكنولوجية والالكترونية هائلة من شأنها أن توفر في أحد أشكالها أداة سريعة وفاعلة على القيام بعمليات تبييض أموال[1].

[1]– أحمد سفر، **العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ،2006 ،ص 263.

خلاصـة الفصل الأول:

من المتعرف عليه أن إدارة المخاطر هي في صلب الوظيفة البنكية منذ ظهورها، إلا أن هذه الإدارة قد تعاظم دورها حديثا نتيجة تطور النشاط البنكي، هذا التطور الذي أولد العديد من المخاطر التي لم تكن معرفة من قبل، الأمر الذي يحتم على البنوك بصفتها تواجه نفس درجة ونوع هذه المخاطر واعتماد إدارة فعالة تمكنها من التقليل من حدة هذه المخاط.

لذا ناقشنا في هذا الفصل القضايا الأساسية ذات الصلة بإدارة المخاطر المترتبة عن ممارسة العمليات البنكية الالكترونية، حيث جاء وصف إدارة المخاطر بأنها منظومة شاملة من الأساليب والتقنيات الموجهة لعملية تهيئة البيئة الملائمة للتعامل معها نحو تقدير آثارها بعد تحديد هويتها ورصد الوسائل والترتيبات المناسبة لاستئصال شوكتها أو للتخفيف من شدتها على المرا كز المالية للبنك وصلابته، وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة للخدمات البنكية الالكترونية عن تلك التقليدية، وقد أصبحت قدرة البنوك على إدارة المخاطر أمر حاسم في تحقيق الميزة التنافسية، ومن ناحية أخرى تؤكد التجارب أن هذا الأمر هو المساهم الرئيس في تعزيز المتانة المالية للمؤسسة وسلامتها من الناحية المالية.

الفصل الثاني :

انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على البنوك

تمهيد:

عرفت مؤسسات الدولة الجزائرية تغييرات شاملة لمختلف نواحي الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية، السياسية والثقافية تبعا لما شهدة العالم من بروز لتكنولوجيات الإعلام والإتصال، وذلك مسايرة لما أفرزته هذه الأخيرة في مجال تحسين الخدمات المقدمة وتلبية حاجيات الأفراد في المجتمع مما ألزم المشرع الجزائري إحداث تعديلات متعددة في المنظومة التشريعية بغية التحول نحو الإدارة الالكترونية بما يتلاءم مع التطور الحاصل على المستوى الدولي.

وباعتبار القطاع المصرفي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الإقتصاد الوطني كان الأسبق في إدخال هاته التغييرات على المعاملات الإدارية والعمليات المصرفية التي يقوم بها

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية ومبررات تطبيقها في البنوك

مع بروز التكنولوجيا الحديثة والمتطورة أصبح لزاما على مختلف الإدارات السعي نحو تحسين أداء مهامها وعملياتها المختلفة والتحول من الأداء التقليدي إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية المتاحة عن طريق شبكة الأنترنت وأجهزة الحاسوب في أداء مهامها وتقديم خدمات أفضل لزبائنها، ومن بين هذه الإدارات القطاع المصرفي الذي يلزمه مسايرة التغير التكنولوجي الحاصل، حيث شهدت الساحة المصرفية في السنوات الأخيرة توسعا كبيرا في التكنولوجيا البنكية، أدى هذا التوسع إلى بروز اتجاهات جديدة ومختلفة عن التي كانت سائدة في البنوك التقليدية، أظهر ما يسمى بالإدارة الإلكترونية، والتي بدورها أدت إلى ظهور الصيرفة الإلكترونية.

لكن قبل التعرف على مبررات تطبيق الإدارة الالكترونية في البنوك(المطلب الثاني)، سنتطرق إلى تعريف الإدارة الالكترونية والخصائص المميزة لها(المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

أدركت معظم الدول الأهمية المتوخاة من استخدام التكنولوجيا في معاملاتها الإدارية، لما لها من أهمية مسايرة التطور العملي الحاصل، وبإدراكها لما قد تنعكس عليه الإدارة الإلكترونية من التميز والتفوق على غيرها من الدول وتقديم خدمات أفضل لزبائنها، سعت أغلب الدول إلى تطبيقها في مختلف المؤسسات العمومية والخاصة، الأمر الذي يؤدي بنا إلى التساؤل عن مفهوم هذه التكنولوجيا الجديدة وماهي الخصائص المميزة لها؟

للإجابة على التساؤل السابق سنتطرق إلى تعريف الإدارة الالكترونية بصفة عامة في (الفرع الأول) ثم التطرق إلى الخصائص المميزة لها في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

تعددت التعريفات الفقهية التي تناولت مفهوم الإدارة الالكترونية، فهناك من عرفها على أنها: "مدخل من مداخل الإدارة الحديثة التي تعمل على استيعاب واستخدام البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات في ممارسة وضائف العمليات الأساسية للإدارة والأنشطة إلكترونيا في منظمات إلكترونية تقوم باستخدام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات".[1]

[1] – عمر أحمد أبو هاشم الشريف وآخران، **الإدارة الإلكترونية**، دار المنهل، 2013، ص.64

فهي تقوم على الإستفادة من تطبيقات تقنيات الحاسبات والبرمجيات ونظم الإتصالات والإستغناء أو التقليل من المعاملات الورقية لإحلال المكتب الالكتروني لتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات ممكننة يتم معالجتها بصورة آلية.[1]

كما تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها: "منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد علة تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الاداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بوساطة التقنيات الرقمية الحديثة".[2]

وهناك من عرفها انطلاقا من طبيعة الخدمات التي تقدمها وكيفية تقديمها بأنها: "إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الإنترنت، دون أن يضطر العملاء إلى الإنتقال إلى الإدارة شخصيا لإنجاز معاملاتهم مع ما يترتب عن ذلك من إهدار للوقت والجهد والطاقة".[3]

وقد عرفها البنك الدولي بأنها:" مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة ".[4]

فالإدارة الالكترونية هي النسخة المحدثة والمتطورة من الإدارة العمومية التقليدية، وتقوم على مجموع الوظائف الإدارية التقليدية من تخطيط وتنظيم وتوجيه وقيادة واتصال ورقابة يتم إنجاز كافة هذه الوظائف بصورة رقمية إلكترونية تقوم بالدرجة الأولى على تقديم الخدمات للمرتفقين عن طريق الإنترنت بشكل يساهم في تطوير وتسريع وتيرة الخدمات المقدمة وزيادة كفاءتها وجودتها بعيدا عن المعاملات الورقية التقليدية التي يضطر المواطن إلى الإنتقال إلى مقر الإدارة ومواجهة مشاكل البيروقراطية ورداءة تقديم الخدمات.[5]

---

[1] – عمر أحمد أبو هاشم الشريف وآخران، **المرجع السابق**، ص.65.

[2] – عامر طارق، **الإدارة الالكترونية**، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

[3] – علي حسن باكير، **المفهوم الشامل للإدارة الالكترونية**، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج، ص.14. متاح على الموقع الالكتروني: alibakeer. maktoob blog.com

[4] – متاح على الموقع الالكتروني: htpp://europa.eu.int

[5] – بهلول سمية، "**تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بين عصرنة المرافق العمومية ومحاربة البيروقراطية الإدارية**"، مجلة المفكر، العدد 16، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص.738.

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الالكترونية

تقدم الإدارة الالكترونية وجها آخر مغايرا لوجه الإدارة التقليدية، نظرا لسلامة أدائها وإيقاعها السريع، وإنطلاقا من التعاريف السابقة للإدارة الالكترونية نستخلص أهم خصائص الإدارة الإلكترونية والتي تتمثل فيما يلي:

أولا– زيادة الإتقان: إن الإدارة الإلكترونية تنطوي عل المعالجة الفورية للطلبات والدفة والوضوح التام في إنجاز المعاملات، وبذلك فهي تعتبر آلية مختلفة متطورة تهدف إلى إحداث تغير نوعي في الخدمات والأنشطة المقدمة.

ثانيا–تبسيط الإجراءات وتسهيل المعاملات للزبائن وتخفيض التكاليف: لجأت معظم المصالح والهيئات التجارية الاقتصادية والخدمية إلى عصرنة خدماتها قصد تلبية حاجات الأشخاص بشكل مبسط وسريع ناهيك عن توفيرها ميزانيات مالية ضخمة باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والاستغناء عن التقليدية منها.[1]

ثالثا– تحقيق الوضوح الشفافية: يقصد بالشفافية الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني من جهة والسلطات المسؤولة عن المهام الإدارية من جهة أخرى فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله، وبذلك تضمن المحاسبة الدورية على كل من يقوم بتقديم خدمات.

رابعا– السرية والخصوصية: تتميز الإدارة الالكترونية بالسرية والخصوصية في حفظ المعلومات المهمة وذلك بما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور للنفاذ إلى تلك المعلومات . وعلى الرغم من الوضوح والشفافية الذين تتمتع بهما الإدارة الالكترونية إلا أن هذا لا ينطبق على مختلف أنواع المعلومات، فهنا تتفوق الإدارة الالكترونية على الإدارة التقليدية الورقية إذ أن قدرتها على الإخفاء والسرية أعلى ولديها أنظمة منع الإختراق، مما يجعل الوصول إلى أسرارها وملفاتها المحجوبة أمرا بالغ الصعوبة.[2]

خامسا– عدم التقيد بالزمان والمكان: فمواقع الإدارة الالكترونية متاحة عبر الأنترنت أو عبر أجهزتها المنتشرة في الشوارع، كما أن وصلات شبكاتها الداخلية أو وصلات شبكة الأنترنت ليست بحاجة إلى مبان ضخمة لاستيعاب موظفيها ومكاتبها ودواليبها المتخمة بالملفات والأوراق، وإنما مكان صغير محدود ويكفي لاستيعاب بعض أجهزة الحاسوب ومتعلقاتها، ويصلح ليكون مقرا لإدارة كبيرة كانت في الماضي

---

[1] – محمد سمير أحمد، **الإدارة الالكترونية**، دار المسيرة، عمان، 2009، ص.73.

[2] – حسين بن محمد الحسن، **الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق**، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، من 01 إلى 04 نوفمبر 2004، ص.21.

يضيق بها مبنى ضخم يفوق مبناها بعشرات المرات، فضلا عن أن المرتفقين يجدون أنفسهم أمام قوائم وخيارات إلكترونية وليس أمام موظفين، حيث يتقلص عدد الأفراد من الإدارة بشكل كبير ويحل محلهم الحاسوب.[1]

سادسا-المرونة: فالمرونة تتمثل في قدرة المرفق على تغيير الخدمة وفق حاجة ورغبة الزبون من جهة ومن جهة أخرى تتماشى مع تغييرات السوق ، مما يجبرها على تطوير أساليب عرض الخدمات وتوجهها نحو عرض خدمات إلكترونية.

وبذلك فالإدارة الالكترونية تحقق العديد من الأهداف، أهمها: تقديم خدمات جديدة ومتطورة، التقليل من البيروقراطية وتسهيل المعاملات لزبائن الإدارة الالكترونية مهما اختلفت المؤسسة المستخدمة لها.

المطلب الثاني: مبررات تطبيق الإدارة الإلكترونية على البنوك

إن القطاع المصرفي كغيره من القطاعات الأخرى مر بالعديد من مراحل التطور، فهي لا تقتصر على مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع وما يرتبط بهما من أنشطة مصرفية في داخل حدود الدولة الواحدة، بل يتعدى ذلك بدخول البنوك مجالات الاستثمار وتملكها للكثير من المشاريع الصناعية والتجارية والخدماتية، ناهيك عن انتشار فروع عديدة لها في معظم دول العالم الأمر الذي يحتم عليها مواكبة التطورات الحاصلة قصد إبراز مكان لها على الساحة الدولية، وهو ما أدى إلى تطبيق نظام الإدارة الالكترونية في جل البنوك، فما الذي يمكنها الحصول عليه من مواكبة هذا التطور؟

لمعرفة ذلك ندرج فيما يلي أهم المبررات لتطبيق الإدارة الالكترونية في القطاع المصرفي.

الفرع الأول: عصرنة وتطوير البنوك

إن اللجوء إلى استخدام الإدارة الالكترونية في البنوك يعمل على تطوير النشاط المصرفي ورفع كفاءته نتيجة استخدام أنظمة الحاسوب المتطورة التي يمكن من خلالها إيجاد خدمة أو مجموعة من الخدمات المصرفية فضلا عن أن استخدام أنظمة اتصالات تلك الخدمات من شأنه أن يعمل على تخفيض تكاليف هذه الخدمات المصرفية المتطورة.

ويمكن القول أن استخدام الإدارة الإلكترونية يوفر للبنوك تحقيق المزايا التالية:

- تطوير خدمات مصرفية جديدة لأسواقها الحالية والمستقبلية.
- تطوير تطبيقات جديدة للخدمات المصرفية الحالية التي تقدمها لزبائنها.

[1] – حسين بن محمد الحسن، **المرجع السابق**، ص.20.

- تساعد على تحسين نوعية الخدمات المصرفية
- تعمل على تذليل الصعوبات المرتبطة بعملية تقديم خدمات مصرفية إضافية.

تخفيض النفقات التي تتحملها في أداء خدماتها ويوفر تكلفة إنشاء فروع جديدة في المصارف في المناطق البعيدة خاصة أن الجزائر بلد كبير المساحة ، فإنشاء موقع للمصرف عبر شبكة الأنترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع لمصرف بما يحتاجه من مبان وأجهزة وعمالة ومستندات وصيانة، حيث يمكن من خلال المصرف الإلكتروني تسويق مختلف خدماتها المصرفية فضلا عن إجراء التعاملات مع مصارف أخرى والتبادل الإلكتروني للوثائق في مدة وجيزة.[1]

الفرع الثاني: الكسب المستمر لأعداد جديدة من الزبائن والتخفيض المستمر في تكاليف الخدمة المصرفية المقدمة

فالبنوك لا تكبر إلا بإضافة زبائن ومتعاملين جدد وهذا التوسع لا يحصل عادة إلا بإنفاق تكاليف إضافية، تقوم الإدارة الالكترونية في المصارف بمواجهتها وحلها، فالإنفتاح على العالم الخارجي وثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال أثرت بشكل كبير وواضح على تفكير زبائن البنوك، بحيث أصبح لهم تصورات ورغبات متنوعة يجب على البنوك إشباعها وإلا واجهت مشكلة كبيرة، تتمثل في تحول زبائنها إلى المنافسين الذين يلبون تلك الرغبات والاحتياجات من خلال وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة فالأساليب التقليدية أصبحت عبئا ثقيلا على العمل المصرفي.

وقد دلت الدراسات المنجزة في السنوات الأخيرة أن تطبيق الإدارة الإلكترونية في البنوك أدت إلى جذب متواصل لزبائن جدد وخفض في تكاليف الخدمة المصرفية إلى حد بعيد حتى أصبح تطبيق الآليات الإلكترونية الحديثة لد البنوك يؤدي إلى جني متزايد للأرباح[2] ، وعلى سبيل المثال أن استخدام الوسائل الإلكترونية في تنفيذ مختلف مراحل صرف الشيكات يخفض التكاليف الخاصة بهذه العملية إلى أدنى حد ممكن مقارنة باستخدام الطرائق التقليدية التي تعتمد على استخدام الورق، فضلا عن ذلك فإن التكنولوجيا تعمل على تطوير الخدمات المصرفية ورفع كفاءتها نتيجة استخدام أنظمة اتصالات متطورة بين البنوك

[1] – عرابة رابح، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 08، 2012، ص.19؛ حازم نعيم الصمادي، المسؤولية في العمليات المصرفية الإلكترونية، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص.25.

[2] – كاضم محمد عاشور، **تكنولوجيا المصارف، الرشيد المصرفي**، العدد الأول، 2000، ص. 36.

بمختلف فروعها من جهة، ونقاط توزيع تلك الخدمات من شأنه أن يعمل على تخفيض تكاليف هذه الخدمات المصرفية المتطورة.[1]

هذا ويساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في القطاع المصرفي الجزائري إضافة إلى المبررات السابقة فيما يلي[2]:

تعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف والترويج لخدماتها والإعلام بنشر تطورات المؤشرات المالية بوضعها تحت تصرف الباحثين والدارسين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة في الجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية ، وإقامة أنظمة دفع إلكترونية تساهم في تطوير أدائها وترقيتها.

- مواكبة المصارف الجزائرية العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية، وهي تستعد للمنافسة في ظل بداية تطبيق الأحرف الأولى من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، والانظمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- المساهمة في جلب الإستثمارات لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير خدمة مصرفية ألكترونية 24/24 و 7/7.

[1] – كاضم محمد عاشور، **المرجع السابق**، ص.35.

[2] – عرابة رابح، **المرجع السابق**، ص.20

المبحث الثاني : آثار تطبيق الإدارة الإلكترونية على البنوك

أدى تطبيق التكنولوجيا الحديثة واستخدام الإدارة الإلكترونية في القطاع المصرفي إلى تغيير واستحداث العديد من الأنظمة الحديثة والتي تواكب التغيرات الحاصلة علميا وتكنولوجيا، وقد ارتأينا في هذا المبحث إلى إبراز أهم التطبيقات العملية للإدارة الإلكترونية في البنوك في (المطلب الأول) ثم التطرق إلى الصعوبات التي واجهت تطبيق الإدارة الإلكترونية في البنوك الجزائرية وسبل مواجهتها في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التطبيقات العملية للإدارة الإلكترونية على البنوك

من أهم التطبيقات العملية للإدارة الإلكترونية في البنوك الجزائرية نظام المقاصة الإلكترونية ووسائل (الفرع الأول)، والدفع الإلكتروني (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نظام المقاصة الإلكترونية

من المعلوم أن البنك يتلقى العديد من الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى بشكل يومي، وله أن يراجع كل بنك مسحوب عليه مطالبا إياه بالوفاء، ولكن تكاليف هذا التصرف لا تتلاءم مع عصر السرعة والتكنولوجيا الحالي، لذلك أوجد العمل المصرفي آلية تسمح باستيفاء الشيكات ووسائل الدفع الأخرى دون حاجة للتنقل كل مرة إلى مواطن البنوك المسحوبة عليها، وتدعى هذه التقنية" المقاصة الإلكترونية."

وتعرف المقاصة الإلكترونية بأنها "نظام يتم بواسطته تحويل بيانات الشيكات الكتابية وفق آلية متفق عليها إلى برنامج معلوماتي مخصص لهذا النظام، بحيث يتم معالجة هذه البيانات ومن ثم تسوية مدفوعات الشيكات إلكترونيا بين البنوك، وذلك اختصارا لإجراءات المقاصة التقليدية المتعارف عليها ولزيادة سرعة تحصيل الشيكات بما يتناسب مع .التطورات التي تشهدها البيئة التجارية ".

فبفضل المقاصة الإلكترونية يتم استيفاء قيمة الشيك في نفس يوم التقديم ودون التنقل إلى مقر البنك المسحوب عليه لاستيفاء مبلغ الشيك منه، وذلك بالمرور عبر نظام المقاصة الإلكترونية ليصبح الشيك المستوفى عن طريقها أداة دفع فورية ممكنة الاستيفاء أمام أي بنك عضو في غرفة المقاصة وبالتالي تقترب عملية استيفائه من الإيداع النقدي في الحساب، مما ينعكس إيجابا على عمل البنوك ومصالح زبائنها والمنظومة المصرفية ككل"[1] .

[1] –عدلي قندح، **الآثار الإقتصادية للمقاصة الإلكترونية**، مداخلة مقدمة الملتقى العالمي الأول لحلول، المقاصة الإلكترونية وأبعادها الإقتصادية والتنموية، من تنظيم مركز الأردن اليوم، عمان الأردن، يومي 6 و7 مارس 2008، ص2 و3 ، مدخلة متوفرة على الموقع الإلكترونيwww.abj.org.jo

هذا ويحصي النظام البنكي الجزائري صورتين أساسيتين للمقاصة الإلكترونية التي تجري داخل غرفة المقاصة ببنك الجزائر وهما:

أولا–نظام التسوية الإجمالية الفورية(ARTS):

يعد هذا النظام تطبيقا لنظام تسوية مدفوعات شهير يسمى" نظام التسوية الإجمالية في الوقت الفعلي (RTGS)، حيث يقوم البنك المركزي بتطبيق نظام التسوية الإجمالية في الوقت الفعلي لتسوية المدفوعات المحلية كبيرة القيمة التي تتطلب درجة عالية من السيولة والسرعة لإجرائها، بمعنى أن هذا النظام يقوم بتسديد المدفوعات وتسوية التحويلات بشكل فردي ومباشر، إذ تتم التسوية لكل طرف من الأطراف المشتركة بشكل منفصل عن الطرف الآخر وعدم الأخذ بعين الاعتبار الدفوعات الداخلية النهائية .

وقد تم تعريف آلية"ARTS" في نص المادة 02 من النظام رقم 05– 04 المتعلق بنظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل كما يلي[1]:

–"يُعتبر نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الذي وضعه بنك الجزائر والمسمى بنظام الجزائر للتسوية الفورية " ARTS" أرتس نظاما للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام".

–كما يعّرف على أنه نظام تسوية المبالغ الضخمة الاستعجالية **التي تفوق 1 مليون د.ج**، ومن أهداف نظام"ARTS" إنقاص التكاليف الإجمالية للمدفوعات، وبناء شبكة علاقات قوية بين البنوك، وربح الوقت في إتمام العمليات البنك.[2]

وقد سجل نظام ARTS خلال سنة 2008 مثلا ما يقارب 195175 عملية تسوية سُجِلت محاسبيا على دفاتر بنك الجزائر مقابل 176900 في سنة 2007 ، تمثل مبلغا كليا يساوي 607138 مليار دينار مقابل 313373 مليار دولار في 2007 ، وفي ذات العام وصلت نسبة تسوية الأرصدة الصافية متعددة الأطراف عن طريق المقاصة اليدوية 15%فقط مقابل % 85 بالنسبة للمقاصة الإلكترونية، وإن دلت هذه الإحصائية الأخيرة على شيء، فإنما تدل أن المقاصة البنكية الإلكترونية

[1] – النظام رقم 05–04 المتعلق بنظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل

[2]– التقرير السنوي 2008، "**التطور الإقتصادية والنقدي للجزائر**"، بنك الجزائر، ص152 متاح على الموقع الإلكتروني :www.bank-of-algeria.dz

انتشرت بشكل كبير في القطاع البنكي الجزائري على حساب المقاصة البنكية التقليدية، بل أن كل المؤشرات توحي أن هذه الأخيرة في طريقها إلى الزوال[1].

ثانيا- نظام الجزائر للمقاصة المسافية بين البنوك ATCI

يمثل هذا النظام الصورة الثانية للمقاصة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري، وقد عرفته المادة 02 من النظام رقم 06-05 المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى[2] كما يلي:

-"ينجز بنك الجزائر نظام المقاصة الإلكترونية الذي يُدعى نظام الجزائر للمقاصة المسافية بين البنوك- أتكي(ATCI).

ويتعلق الأمر بنظام ما بين البنوك للمقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقتطاعات الأوتوماتيكية والسحب والدفع باستعمال البطاقات المصرفية. لا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تقل قيمتها الاسمية عن1 مليون دينار .يجب أن تنفذ أوامر التحويل التي تفوق أو تساوي قيمتها الاسمية هذا المبلغ، ضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل".

يعمل نظام أتكي (ATCI) وفقا لمبدأ المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع التي يقدمها المشاركون في هذا النظام، ومن أهداف هذا النظام تحسين منظومة التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية، وتقليص آجال المعالجة، قبول أو رفض العملية في أجل 5 أيام مع العمل على مزيد من التقليص لهذه المدة في المستقبل، وتحصين طرق الدفع، وإضفاء الثقة أكثر في وسائل الدفع، ومكافحة .عمليات غسيل الأموال.

إن إقرار نظامي المقاصة الإلكترونية ARTS وATCI في الجزائر يعد بمثابة خطوة كبيرة على طريق تطوير القطاع المصرفي الجزائري، لاعتمادهما على الوسائل الحديثة من جهة ولآثارهما المرجو تحقيقها من جهة أخرى.

[1] - مسيردي سيد أحمد، **النظام القانوني للمقاصة في المعاملات البنكية**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، السنة الجامعية: 2017-2018، ص.150.

[2] - النظام رقم 06-05 بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى.

الفرع الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية

هي النظام التي تمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الإلكترونية من التبادل المالي إلكترونيا، بدلا من استخدام النقود المعدنية أو الشيكات الورقية حيث يقوم البائعون عن طريق الأنترنت بتوفير طرق سهلة وسريعة وآمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن.[1]

ويعرف الدفع الإلكتروني على أنه عملية تحويل الأموال، هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أو باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات.[2]

إنّ اتساع نطاق التجارة الإلكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الإلكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية، وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة وسيلة بديلة كالشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية.

لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية، كالعقود الإلكترونية التي تبرم عبر شبكة الأنترنت ومن هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية[3].

وما زاد من أهمية وسائل الدفع الإلكترونية الخصائص التي تميزها عن الوسائل الكلاسيكية التي نلخصها فيما يلي:

1- الدفع الإلكتروني ذو طبيعة دولية: أي أن وسيلة متداولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم .

2-الدفع باستخدام النقود الإلكترونية: هي قيمة نقدية تتضمن بطاقة بها ذاكرة رقمية ، الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل .

3- تسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الأنترنت.

---

[1] – محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الإلكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، دار الثقافة، ط1، عمّان، 2010، ص178 .

[2] – بن رجدال جوهر، **الأنترنت والتجارة الإلكترونية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر،2003/2002،ص 83

[3] – لوصيف عمار، **استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل والإستشراف المالي، جامعة منتوري،2009/2008، قسنطينة.ص21

4-يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين: أولا من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، ومن ثم الدفع إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدما.[1]

أما الأسلوب الثاني فيتم من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة مالية.

5-تواجد نظام بنكي معد لإتمام ذلك: أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

6-يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشيكات :النوع الأول شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض من ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم .أما النوع الثاني، فهو شبكة عامة يتم التعامل بها بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

ثالثا-مكونات وسائل الدفع التقليدية:

توجد عدّة أشكال من وسائل الدفع التقليدية تمكن الأفراد من إبرام الصفقات والتبادلات بسهولة ويسر وأمان، وتحدد لنا عادة الأنظمة النقدية ماهية الوسائل التي يمكن اعتبارها كوسيلة دفع، ومن أبرزها نذكر:

1- السفتجة أو الكمبيالة: هي ورقة تجارية تتضمن أمرا صادرا من شخص يسمى الساحب (الدائن) إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه (المدين) بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد مبلغا معينا في ميعاد معين، وعليه تفترض السفتجة وجود ثلاث أشخاص هم:

- الساحب :وهو من يحررّ الورقة ويصدر الأمر الذي تتضمنه.
- المسحوب عليه :وهو من يصدر إليه هذا الأمر.
- المستفيد :وهو من يصدر الأمر لصالحه.

[1] – لوصيف عمار، **المرجع السابق**، ص22.

ويحق عند إدخال هذه الورقة في التداول، لكلّ شخص تقدم له أن يطلب توقيعها من طرف المظهر، كما يحق له الرجوع إلى كلّ الموقعين عليها في حالة إعسار المدين أو المسحوب عليه وعدم قدرته على التسديد عند حلول تاريخ الاستحقاق.[1]

2- **الشيك:** وهو من بين الوسائل الأكثر انتشارا إلى جانب النقود الورقية، وهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمرا بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحررّ عليه، وقد يكون المستفيد شخصا معروفا ومكتوبا إسمه في الشيك، وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محررّا لحامله .

وللشيك عدّة أنواع نعرضها فيما يلي:

2-1- الشيك المسطر أو المخطط :هو شيك محررّ في شكل الشيك العادي إلاّ أنه يتميّز بوضع خطين متوازيين على وجه الشيك، مما يترتب عليه وجوب امتناع البنك عن الوفاء بمبلغ الشيك إلاّ إلى بنك أو إلى زبون البنك.

2-2-الشيك المعتمد : هو شيك يقدم للمسحوب عليه بناءا على طلب الساحب أو الحامل للتأشير عليه بما يفيد الاعتماد، ويترتب على هذا الاعتماد تجميد مقابل الوفاء لصالح الحامل إلى غاية استيفاء قيمة الشيك.

2-3- الشيك المقيد في الحساب : وجد في بعض التشريعات الأجنبية نوع من الشيكات لا يمكن أداء قيمتها بالنقد بل يجب تقييدها حتما في الحساب، ولا يستعمل الشيك في هذه الحالة إلا لإجراء المقاصة.

2-4- الشيك المقيد في الحساب :قد يقوم المسحوب عليه بناءا على طلب الحامل أو الساحب بالتأشير على الشيك ممّا يدلّ على وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير.

2-5-الشيك السياحي: هو أداة دفع قابلة للتحويل إلى نقود، لكن في حالة الضياع، فإنه لا يمثل أية قيمة وغير قابل للتفاوض في حالة عدم المصادقة عليه.

3- **السند لأمر:** هو ورقة تجارية، تحررّ بين شخصين لإثبات ذمّة مالية واحدة، فهذا السند هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين لشخص آخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق.

[1]- ياملكي أكرم، **الأوراق التجارية والعمليات المصرفية**، الدار العلمية ودار الثقافة، ط1، عمّان، 2001، ص284 .

رابعا- التحويلات المصرفية:

هي نوع من الخدمات التي البنوك في العصر الحديث، وهي عملية مصرفية يقيد البنك بمقتضاها مبلغا في الجانب المدين لحساب الزبون ويقيد نفس المبلغ في الجانب الدائن لحساب زبون آخر.

وتتّم عملية التحويل عن طريق إرسال إشعار من البنك المحوّل إليه، وذلك عن طريق البريد أو الهاتف أو التلكس، وإن كان التحويل بين حسابين في دولتين مختلفتين، فإن إجراءات هذا النوع من التحويل يتمّ عن طريق شبكة مغلقة مثل شبكة SWIFT * أي الهيئة العالمية للاتصالات المالية فيما بين البنوك.

1-العوامل المؤدية إلى تطور وسائل الدفع: لقد تطورت وسائل الدفع وتحولت من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى وبأكثر تطورا وذلك بوجود مجموعة من العوامل التي ساهمت في ذلك، لعلّ أهمّ هذه العوامل تجسدت في:

ففرنسا تعدّ أبرز الدول الأوروبية استعمالا للشيك ب % 53 من إجمالي الشيكات المتبادلة في دول الإتحاد الأوروبي، وقد وصل عدد الشيكات في فرنسا سنة 2004 إلى حوالي 04 مليار شيك، أي أكثر من 16 مليون شيك معالج يوميا.

2-وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني: يتطلب تطبيق أعمال ومعاملات التسويق والتجارة الإلكترونية استخدام العديد من وسائل الدفع الالكترونية، حيث تمثل هذه الوسائل ركيزة أساسية لنجاح وتطوير أعمال ومعاملات التسويق، ووسائل الدفع الالكتروني ليست فكرة جديدة تماما، وتم استخدامها بين البنوك المختلفة وذلك على شكل إعتمادات منذ سنة1960. [1]

المطلب الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في البنوك وسبل مواجهتها

أدى تزايد استخدام الحاسب الآلي في المجال البنكي إلى توسيع نطاق عمليات البنوك وتسهيل تواصلها مع الأشخاص الذين يتعاملون معها، من خلال الإعتماد عليه لتقديم الخدمات المختلفة لهم، وفي المقابل فإن هذا الأمر أدى في نفس الوقت إلى توسيع دائرة المخاطر الناتجة عن العمليات البنكية التقليدية، وظهور العديد من المخاطر الجديدة المرتبطة باستخدام الحاسب الآلي في العمل البنكي المر الذي سيدفع البنك إلى اتخاذ إجراءات إضافية للحفاظ على سلامة العمليات التي تتم باستخدامه.

[1] - عبد الرحيم وهيبة، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية** ، (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2006 ،ص254.

ولهذا سنتعرض في المطلب الحالي إلى معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في البنوك والمخاطر المرتبطة بها في فرع أول، ثم نتطرق إلى سبل مواجهتها في فرع ثان.

الفرع الأول: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في البنوك والمخاطر المرتبطة بها:

للتحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية عدة معوقات (الفرع الأول) سواء كانت إدارية أو مالية أو تسييرية...الخ، وفي خضم هذا التطبيق أيضا لا تخلو الطريق من المخاطر المرتبطة بها (الفرع الثاني)

أولا- المعوقات:

1-هشاشة القطاع المصرفي: لا تزال البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية تقدم خدمات ناقصة الجودة إن لم تكن متخلفة تماما، ففي زمن العولمة والمعلوماتية لازالت بعض البنوك تتعامل بالأوراق وتضرب بأهمية السرعة في العمل البنكي عرض الحائط ،إذ تشير إحدى الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالنظام البنكي أن تسليم دفتر شيكات من طرف البنوك الخاصة يتطلب 14 يوما، وتصل هذه المدة إلى 21 يوما في البنوك العمومية[1] ، ولم ينتشر استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بالشكل المأمول، كما لا يزال البنك لا يلعب دوره الاقتصادي كما يجب، علاوة على نقص قدرة البنوك على استقطاب العملاء والأموال، بل لا تكاد تميز بنكا أو مؤسسة مالية عن إدارة بيروقراطية، ولا الرجل البنكي عن رجل الإدارة.

2- التأخر النسبي في مجال المعلوماتية: يشهد الواقع الجزائري تأخرا نسبيا في تكنولوجيا المعلومات ومن مظاهر ذلك محدودية استخدام الأنترنت في الجزائر مقارنة بالمعدلات العالمية وضعف البنية التحتية للإتصالات والمعلومات(ضعف تدفق الأنترنت، الانقطاعات المتكررة في الشبكة العنكبوتية، طول مدة الاستجابة لطلبات التزود بالأنترنت...)، ووجود فجوة رقمية بين منطقة وأخرى وذلك لتباين البنية التحتية للاتصالات بين مختلف المناطق، إضافة إلى عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات عن تلبية طلبات العملاء بخصوص الهاتف الذي يعد أهم وسائل الاتصال خصوصا في المنظومة البنكية .[2]

وفي مسألة ذات صلة، يمكن إضافة قضية نقص تأهيل الكادر البشري القادر على التعامل مع الجوانب التكنولوجية الدقيقة للمقاصة الإلكترونية.

3- حداثة الصيرفة الإلكترونية في الجزائر: لا زال القطاع المصرفي الجزائري حديث عهد بالعمل المصرفي الإلكتروني، فرغم وجود خطوات جديرة بالتثمين في هذا الصدد، كاعتماد بطاقات الدفع والسحب الإلكتروني أو بدء التعامل بالمقاصة الإلكترونية، غير أن الحقيقة هي أن الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

[1] - مسيردي سيد أحمد، **المرجع السابق**، ص.253.

[2] - **المرجع نفسه**، ص.254

متأخرة بمراحل عديدة، فلا زال الدفع نقدا هو المسيطر على التعاملات المالية سواء كانت صغيرة أم كبيرة، بل أن نسبة مهمة من رؤوس الأموال لازالت تخضع للادخار التقليدي في المنازل، كل ذلك يعطي انطباعا بأن البيئة المصرفية الجزائرية لا زالت غير مؤهلة لشيوع المعاملات الإلكترونية بصفة عامة والمقاصة الإلكترونية بصفة خاصة .[1]

4- الحاجز النفسي من التعاملات الإلكترونية لدى البنوك وزبائنها: يفضل المتعاملون الاقتصاديون في الواقع الجزائري التعاملات النقدية غالبا، وفي أحسن الأحوال قد يقبلون التعاملات الورقية(شيكات ونحوها)، إلا أن التعامل المالي الإلكتروني المحض لايزال يمثل هاجس خوف لدى المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والبنوك على حد سواء.

والنتيجة الطبيعية لمثل هذا التخوف من المعاملات الإلكترونية- والمقاصة الإلكترونية هي الإحجام عن التعامل الإلكتروني.[2]

ورغم أن هذا الخوف قد تبرره حداثة الصيرفة الإلكترونية ومحدودية الأمن المصرفي وقلة الوعي بمزايا التعامل الإلكتروني في الواقع الجزائري، إلا أن الوقت قد حان لاتخاذ أهل الحل والربط في الجزائر تدابير كافيةمن خلال سن قوانين و إعطاء ضمانات بنكية،بالإضافة إلى القيام بحملات التوعية بمزايا الصيرفة الإلكترونية قصد عودة الثقة المفقودة في التعامل البنكي الإلكتروني، والتي تعد المقاصة البنكية الإلكترونية أحد أهم صوره.

ثانيا: المخاطر المرتبطة بتطبيق الإدارة الإلكترونية في البنوك

تعتبر المخاطر التشغيلية من أهم المخاطر التي تواجه البنوك أثناء ممارستها لأعمالها، منها مايتعلق بعمليات الإحتيال التي يقوم بها أشخاص داخل المؤسسة البنكية أو من خارجها، كعمليات التزوير والعبث بأنظمة المعلومات، وكذلك ما يمكن أن يحدث للبنك من فشل في أجهزة الحاسب وبرامج نظم المعلومات التي يعتمد عليها البنك لتسيير أعماله اليومية وكذلك مخاطر الإعتداء على أنظمة الدفع الإلكتروني والتبادل الإلكتروني للبيانات.

فالبنوك التي تقدم الخدمات بالإعتماد على شبكات الإتصال الإلكترونية يقتصر صلاحية الدخول إليها على الأشخاص المشتركين فيها تتعرض لمخاطر تفوق المخاطر التشغيلية التقليدية لأن تجميع ومعالجة وتحويل وتخزين المعلومات بشكل إلكتروني قد يترتب عنه وقوع العديد من الأخطاء المعلوماتية

[1] – مسيردي سيد أحمد، **المرجع السابق**، ص 255

[2] – يوسف حسن يوسف، **البنوك الإلكترونية**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2012، ص.154

والأخطاء في تشغيل البرامج، أو حتى ضياع وتلف وإمكانية تغيير تلك البيانات والبرمجيات التي يعتمد عليها البنك .[1]

وبالإضافة إلى ذلك قد يؤدي إل عدم ملائمة تصميم نظم المعلومات نفسها والتي تشكل البنية التحتية للأنظمة الإدارية الإلكترونية وعدم إجراء الصيانة عليها إلى فشل تلك الأنظمة أو عدم كفايتها لمواجهة متطلبات الزبائن خصوصا في الحالات التي يتم فيها الإعتماد على مصادر خارجية لتقديم الدعم الفني، ولعل من أهم المخاطر التي قد تواجه البنوك التي تعتمد على الأنظمة الإلكترونية بشكل كبير هي احتمالية الدخول غير المصرح به لبيانات سرية عبر اختراق حسابات الزبائن بهدف الإطلاع على المعلومات الخاصة بهم والتلاعب بأنظمة المعلومات سواء جاءت تلك الإعتداءات من داخل البنك أو من خارجه .[2]

الفرع الثاني: الحلول الممكنة لحسن تطبيق الإدارة الإلكترونية في البنوك الجزائرية

نظرا لأهمية القطاع البنكي بوصفه عماد الإقتصاد الوطني، اقر المشرع الجزائري إجراءات فعالة وميكانيزمات محكمة تمكن البنوك من تسيير المخاطر ومواجهتها، حفاظا على استقرار الإقتصاد وحماية لأموال الأشخاص المتعاملين معها، فلا يمكن للمؤسسات المصرفية أن تحقق نشاطا يحفظ استقرارها وسمعتها مالم تخضع لأسس تنظيمية وقانونية تحكم عملها وتقيدها بمجموعة من الضوابط في أدائها لمهامها تحت طائلة المسؤولية.

- دعم الأمن المصرفي.
- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي.
- التدخل التشريعي–الجرائم الماسة بالمعالجة الآلية للمعلومات.

[1]– محمود محمد أبو فروة، **مسؤولية البنك المدنية عن عمليات التحويل الإلكتروني، دراسة مقارنة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص.80–81

[2] – **المرجع نفسه**، ص.81.

خلاصة الفصل:

أصبح الاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات أحد الركائز المهمة التي تنطلق منها الإدارة الحديثة، والتي تؤثر بشكل مباشر على الإنسان وحياته اليومية، وأصبحت من الركائز الجوهرية والمعمول عليها في إحداث التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق ظهر مايعرف بالأعمال الالكترونية، وانتشر تطبيق فروعها المختلفة كالإدارة الالكترونية التي تحاول الانتقال من نطاق العمل التقليدي إلى نطاق العمل الالكتروني، الذي يساعد على تبسيط الإجراءات وتحسين الإنتاجية، وزيادة كفاءة وفعالية العمل

وفي إطار قيام البنوك بتوفير خدماتها بفعالية أكبر للزبائن، صار لابد من التحول إلى الإدارة الإلكترونية والتي تساهم في زيادة جودة ونوعية الخدمة المقدمة للزبون وحتى يكون التحول من نظام الإدارة التقليدي إلى الإلكتروني ناجحا لابد له من متطلبات ومعايير وخصائص واجب توفرها وهذا ما تم تبيينه في هذا الفصل.

خاتمة

الخاتـمة:

تناولت الدارسة موضوع تسيير مخاطر العمليات البنكية الإلكترونية في البنوك الجزائرية حيث يمكن القول أنه تماشيا مع الاتجاهات العالمية الحديثة بدأت البنوك التقليدية بشكل عام والبنوك الإلكترونية بشكل خاص في إنتهاج سياسات لإدارة المخاطر ومراجعتها واستحداث إدارات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطرة التي تتعرض لها أعمال البنك على تنوعها.

وفي ظل هذه التغيرات العالمية الجديدة، وفي أعقاب الانفتاح الاقتصادي، وفتح المجال أمام البنوك الأجنبية، وسعي الجزائر لمواكبة التطورات العالمية، وجدت البنوك الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية، وأصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات وقامت بالعديد من الإصلاحات التي شرعت فيها، شملت إدخال واستخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا وإدخال وسائل دفع إلكترونية.

لذا تناولنا في دارستنا هذه القضايا الأساسية ذات الصلة بالمخاطر المترتبة عن ممارسة العمليات البنكية الإلكترونية ثم إدارتها، حيث جاء تعريف إدارة المخاطر بأنها منظومة شاملة من الأساليب والتقنيات الموجهة لعملية تهيئة البيئة الملائمة للتعامل معها نحو تقدير آثارها، وذلك بعد تحديد ورصد الوسائل والترتيبات المناسبة لاستئصال شوكتها أو للتخفيف من أثرها السلبي على المراكز المالية

للبنك.وبالنظر إلى اختلاف طبيعة الخدمات البنكية الالكترونية عن تلك التقليدية، أصبحت قدرة البنوك الإلكترونية على إدارة المخاطر أمر حاسم في تحقيق الميزة التنافسية، ومن ناحية أخرى تؤكد التجارب أن هذا الأمر هو المساهم الرئيس في تعزيز المتانة المالية للبنوك وسلامتها

ولما غدا أسلوب وضع القواعد والمعايير في مختلف المجالات من أهم ملامح العلاقات الدولية الراهنة، أصبحت عملية إقرار معايير موحدة تكون ملزمة لكافة البنوك العاملة على المستوى الدولي أو حتى المحلي من أهم اهتمامات لجنة بازل للرقابة البنكية، وتجدر الإشارة إلى أن أحكامها ليست معايير إلزامية وإنما مقترحات استمدت صفة معايير أدبيا أو معنويا بالنظر إلى احترام المجتمع المالي الدولي لأعمالها كونها جادة في ما تسعى إليه.

ونظراً لما يصاحب إجراء العمليات البنكية التقليدية والالكترونية وإصدار وسائل دفع لنقود الكترونية من مخاطر متعددة، فإن الأمر يستلزم وضع الأسس للمراجعة وللإدارة السليمة لهذه المخاطر والتحديد الدقيق لمسؤوليات مختلف الجهات ذات العلاقة بها وما يستلزم ذلك من الحصول على ترخيص من البنك وموافاته بالبيانات اللازمة.

خاتمــة

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

-إن البنوك التجارية تشكل محور الاقتصاد من خلال القيام بمهامها إلا أنها تتعرض إلى مخاطر عديدة وعدم تسييرها قد يؤدي إلى الإفلاس، ترتبط المخاطر بالنشاط البنكية ارتباطا وثيقا بل يعد لازما لأي وظيفة يقوم بها البنك وهذا ما تؤكده الفرضية الأولى.

-ساهمت العولمة المالية في ظهور أشكال جديدة من التعاملات المالية، ترتكز أساسا على التكنولوجيات الحديثة؛

-ساهمت التكنولوجيا الجديدة، وتطور وسائل الاتصال في تحديث العمل البنكي وظهور أشكال جديدة منه، تتمثل أساسا في العمليات البنكية الإلكترونية؛

-ساهم التطور التكنولوجي في ظهور شكل جديد من أشكال البنوك، ألا وهي البنوك الإلكترونية وهذا ما تؤكده الفرضية الثانية من خلال النتائج السابقة،

-مقارنة بسنوات التسعينات عرف النظام البنكي الجزائري تطورا ملحوظا بدءا من سنة 2003 رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، إلا أن العمل البنكي في الجزائر يعرف تأخرا ملحوظا في عصرنة الخدمات البنكية؛ وهذا ما تؤكده الفرضية الثالثة من خلال النتيجتين السابقتين.

-يعرف العمل البنكي الإلكتروني في الجزائر تأخرا ملحوظا وذلك كون العديد من البنوك وخصوصا العمومية منها لا تزال تمارس ذلك العمل البنكي التقليدي.

وعلى ضوء نتائج الدراسات الحالية، فإن البنوك الجزائرية تعاني من نقص في الخدمات البنكية الإلكترونية، حيث ينحصر نطاق تعاملها على بعض البطاقات البنكية، والذي مازال في البداية رغم العدد الهائل من البرامج المعدة التي لم تعرف النور بعد، وهذا ما تؤكده الفرضية الرابعة؛ رغم الإصلاحات التي مست الجهاز البنكي في الجزائر.

إلا أنه لا تزال البنوك الجزائرية بصفة عامة وبنك الجزائر الخارجي بصفة خاصة، بعيدة كل البعد عن تطبيق المعايير الدولية (معايير لجنة بازل) بشأن تسيير المخاطر المتعلقة بالنظام البنكي بصفة عامة ومخاطر العمليات البنكية الإلكترونية بصفة خاصة وهذا استنادا إلى الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في الوكالة، إذ تبين لنا بأنها لا تعرف بشأن مخاطر العمليات البنكية ولا تسيير هذه المخاطر، وهذا ما تؤكده الفرضية الخامسة.

خاتمــة

الاقتراحات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة فإن الباحث يقدم التوصيات التالية التي من شأنها أن تساعد البنوك الجزائرية في تسيير مخاطر العمليات البنكية الإلكترونية:

-يجب أن يكون هناك إصلاح مستمر للمنظومة البنكية الجزائرية من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية والمالية وذلك من تحديث وعصرنة النظام البنكي الجزائري بإدخال التكنولوجيات المتطورة وتشجيع استخدامها في البنوك الجزائرية، ورسكلة المستخدمين وزيادة مهاراتهم وكفاءتهم في استغلال هذه التكنولوجيات من أجل ربح الوقت وتقليل التكاليف وتقديم خدمة ذات جودة للعميل؛

-إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم العمليات البنكية الإلكترونية؛

-ضرورة تبني المعايير الدولية (معايير لجنة بازل) من أجل التحكم في مخاطر العمليات البنكية الإلكترونية تسييرها؛

-ضرورة خلق كيان بنكي قادر على المنافسة في ظل العولمة المالية والبنكية لا يكون إلا بتبني استراتيجيات مدروسة ومناسبة، وتأخذ بعين الاعتبار التكنولوجيات الحديثة في الإدارة والتسيير؛

-ينبغي على البنوك الجزائرية الاستعداد لتطبيق ثقافة بنكية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستجدة في أوضاع السوق البنكية من خلال مجموعة من الإجراءات والتوصيات.

آفاق البحث:

نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة، فتعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة نذكر منها:

-مستقبل اليد العاملة في ظل استخدام العمليات الإلكترونية في البنوك الجزائرية،

-آفاق البنوك الافتراضية في الجزائر؛

-دراسة مقارنة بين البنوك الأجنبية الرائدة في تبني مفهوم العمليات البنكية الإلكترونية وتسييرها وبين البنوك الجزائرية لرصد الاختلاف بهدف تطويرها.

في الأخير يمكن القول أن دخول البنوك الجزائرية إلى العالم الإلكتروني دون إستراتيجية متكاملة ورؤية واضحة، بالإضافة إلى التقنيات الحديثة المناسبة، سوف يؤول إلى الفشل لأن الاندماج في الاقتصاد الالكتروني يتطلب استثمارات هائلة في جميع المجالات، كما أن الأمر يحتاج أيضا إلى تطوير وسائل الحماية والأمن من أجل ضمان سرية جميع العمليات البنكية.

قائمة المراجع والمصادر

Les Référances

قائمة المصادر والمراجع

أ-المراجع العربية :

أولا: الكتب

1. أحمد بوارس، السعيد بريكة، **الأعمال المصرفية الإلكترونية الأدوات والمخاطر**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2014

2. أحمد سفر، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ،2006

3. أسعد حميد العلي، **إدارة المخاطر التجارية-مدخل إدارة المخاطر-**، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013

4. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011

5. خالد ممدوح إبراهيم، فن التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009

6. سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر، الأردن، 2009 .

7. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**- منهج علمي وتطبيق عملي-، منشأة المعارف، مصر، 2005

8. صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال وتقييم آداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011

9. طارق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009

10. طارق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013

11. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر** -أفراد إدارات شركات بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، مصر،2007

12. عامر طارق، الإدارة الالكترونية، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

13. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية**، مصر، 2003

14. عمر أحمد أبو هاشم الشريفوآخران، الإدارة الإلكترونية، دار المنهل، 2013،

15. فوضيل نادية،الأوراق التجارية في القانون التجاري، دار هومة، دون ذكر بلد النشر

16. محمد سمير أحمد، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة، عمان، 2009 .

17. محمد عبد حسين الطائي ، التجارة الإلكترونية ، المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمّان،2010

18. محمود محمد أبو فروة، مسؤولية البنك المدنية عن عمليات التحويل الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013

19. مروان النحلة، **قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية**، مصر، 2010

20. مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

21. موسى خليل متري، **الجديد في أعمال المصارف بين الوجهتين القانونية والاقتصادية**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002

22. نادر ألفريد قاحوش، **العمل المصرفي عبر الانترنت**، الدار العربية للعلوم، بيروت ،2001

23. هشام حريز، عبد الحق رايس، عبد المالك دبابش، **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014

24. وسيم محمود الحداد وآخرون، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012

25. ياملكي أكرم، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية ، الدار العلمية ودار الثقافة، الطبعة الأولى، عمّان ، 2001

26. يوسف حسن يوسف، البنوك الإلكترونية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة،مصر، 2012

ثانيا :رسائل جامعية

1. بن رجدال جوهر، الأنترنت والتجارة الإلكترونية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر،2003/2002،ص 83

2. زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**– حالة أم البواقي–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012.

3. عبد الحميد بوشرمة، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2010 .

4. عبد الرحيم وهيبة، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية** ، (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006

5. لوصيف عمار استراتيجيات **نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل والإستشراف المالي، جامعة منتوري،2009/2008، قسنطينة.

6. محمد تقرورت، **واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الوطن العربي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005

7. مسيردي سيد أحمد، النظام القانوني للمقاصة في المعاملات البنكية، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، السنة الجامعية: 2017-2018،

ثالثا: التقارير والدرسات والبحوث المخصصة

1. ابراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006

2. الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية، السعودية، 2004

3. حسين بلعجوز، " **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول

4. حسين بن محمد الحسن، "الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق"، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، من 01 إلى 04 نوفمبر 2004

5. طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر تحليل الصناعة المالية والإسلامية**، المعهد

6. عدل قندح،الآثارالاقتصادية للمقاصة الإلكترونية،مداخلةمقدمةا لملتقى العلمى الأول حول : المقاصة الإلكترونية وأبعادها الاقتصادية والتنموية،من تنظيم مركز الأردن اليوم،عمان الأردن،يومي6 و 7 مارس 2008،ص2 و 3 ،مداخلة متوفرة على الموقع الإلكتروني:www.abj.org.jo

7. محمد يدو، خالد قاشي، **إستراتيجية وإدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر

8. المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة–مخاطر–تقنيات، جامعة جيجل، يومي7/6جوان 2005

9. نبيل حشادّ، إدارة **مخاطر التشغيل وفقا لمتطلبات بازل 2**، المركز العربي للدراسات والإستشارات المالية والمصرفية، لبنان، 2009 .

10. النشرة الإقتصادية لبنك الإسكندرية، **المجلد 35** ، الإسكندرية، 2003

11. نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في المصارف المشاركة، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية، الدولية، الحوكمة العالمية، جامعة سطيف،2009

رابعا: المجلات والدوريات

1. بهلول سمية، "تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بين عصرنة المرافق العمومية ومحاربة البيروقراطية الإدارية"، مجلة المفكر، العدد 16، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة

2. رابح عرابة، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08 ،2012

3. صالح ناصولي، وأندريا شايختر، **تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية**، مجلة التمويل والتنمية، 2002

4. علي حسن باكير، المفهوم الشامل للإدارة الالكترونية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج،. متاح على الموقع الالكتروني: alibakeer. maktoob blog.com

خامسا: التقارير

1. التقرير السنوي 2008 ،"التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر "،بنك الجزائر،ص . 152 .متاح على الموقع الإلكترونيwww.bank-of-algeria.dz:

سادسا: الانظمة

1. النظام رقم 05-04 المتعلق النظام رقم 05-04 المتعلق بنظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل

2. النظام رقم 06-05 المتعلق النظام رقم 06-05 بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى

سابعا: المواقع الإلكترونية

1. www.alibakeer.maktoob.blog.com
2. www.abj.org.jo:
3. www.bank_of_algeria.dz

ب- المراجع الاجنبية

1. Anne marier periedu cert ، Risque et control de risque ، economica، paris،1999 .
2. Joel Bessis ، Gestion de risque et gestion Actif-pasif des banques ،Edition Dalloze، paris ،1995.

فهرس المحتويات

فهرس املحتويات

الإهداء:..... I

شكر وعرفان:..... II

مقدمة:..... أ

الفصل الأول مخاطر العمليات البنكية الإلكترونية

تمهيد: 6

المبحث الأول: المخاطر البنكية وطرق إدارتها 7

المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية وأسباب زيادتها 7

الفرع الأول: تعريف المخاطر البنكية 7

الفرع الثاني: أسباب زيادة المخاطر البنكية 9

المطلب الثاني :أنواع المخاطر البنكية 9

الفرع الاول: المخاطر المالية 9

الفرع الثاني: المخاطر غير المالية..... 11

المطلب الثالث: مفهوم تسيير المخاطر البنكية وخطواتها 12

الفرع الأول: مفهوم تسيير المخاطر البنكية..... 12

الفرع الثاني : خطوات تسيير المخاطر البنكية..... 13

المطلب الرابع :مبادئ تسيير المخاطر البنكية ومسؤولية القيام بها في البنوك 15

الفرع الأول: مبادئ تسيير المخاطر البنكية 15

الفرع الثاني: مسؤولية القائمين بعملية تسيير المخاطر البنكية 16

المبحث الثاني: المخاطر البنكية الإلكترونية 19

المطلب الأول: المخاطر الإستراتيجية والمخاطر العملياتية(التشغيل).....19

الفرع الأول: المخاطر الإستراتيجية 19

فهرس املحتويات

الفرع الثاني: مخاطر العملياتية (التشغيل) 20

المطلب الثاني: المخاطر التنظيمية 21

المطلب الثالث: المخاطر القانونية ومخاطر السمعة.....22

الفرع الأول: المخاطر القانونية 22

الفرع الثاني: مخاطر السمعة 23

المطلب الرابع: المخاطر الأخرى.....24

الفرع الأول :مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة..... 24

الفرع الثاني: مخاطر سعر الفائدة ومخاطر السوق..... 25

الفرع الثالث: مخاطر المعاملات الخارجية 25

الفرع الرابع: مخاطر تبييض الأموال بواسطة العمليات الإلكترونية..... 26

خلاصة الفصل الأول:.....28

الفصل الثاني: انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على البنوك

تمهيد: 30

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية ومبررات تطبيقها في البنوك.....31

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية 31

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية..... 31

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الالكترونية..... 33

المطلب الثاني: مبررات تطبيق الإدارة الإلكترونية على البنوك.....34

الفرع الأول: عصرنة وتطوير البنوك..... 34

الفرع الثاني: الكسب المستمر لأعداد جديدة من الزبائن والتخفيض المستمر في تكاليف الخدمة المصرفية المقدمة..... 35

فهرس املحتويات

المبحث الثاني : آثار تطبيق الإدارة الإلكترونية على البنوك.....37

المطلب الأول: التطبيقات العملية للإدارة الإلكترونية على البنوك 37

الفرع الأول: نظام المقاصة الإلكترونية..... 37

الفرع الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية 40

المطلب الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في البنوك وسبل مواجهتها 43

الفرع الأول: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في البنوك والمخاطر المرتبطة بها: 44

الفرع الثاني: الحلول الممكنة لحسن تطبيق الإدارة الإلكترونية في البنوك الجزائرية 46

خلاصة الفصل: 47

الخاتمة:.....49

قائمة المصادر والمراجع.....53

ملخص باللغة العربية:

يهدف العمل المصرفي إلى تطوير وسائل تقديم الخدمات البنكية ورفع كفاءة أدائها بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة وعلى هذا الأساس سعت البنوك إلى في تحويل الإدارة من تقليدية إلى الكترونية حيث أن الاهتمام بالبحوث والتطوير والابتكار المصرفي وكذلك إدخال التكنولوجيا على الخدمات البنكية يساهم تخفيض تكاليف العمليات البنكية التي تتم عبر القنوات الالكترونية لتدعيم العلاقات وزيادة ارتباط العملاء بهذا البنك وهو ما يعزز من المكانة التنافسية له في سياق الأعمال التجارية الالكترونية.

مع هذا، هناك مخاطر عديدة للعمليات البنكية الالكترونية مثل مخاطر السمعة ومخاطر التشغيل.

الكلمات المفتاحية: البنوك، مخاطر، إدارة إلكترونية، المالية، خدمات البنكية، الدفع الالكتروني، القطاع المصرفي.

Summary

The banking business aims to develop the means of providing banking services and raise the efficiency of its performance in line with modern technologies and on this basis banks have sought to transform management from traditional to electronic, as the interest in banking research, development and innovation, as well as the introduction of technology into banking services, contributes to reducing the costs of banking operations that take place through Electronic channels to strengthen relationships and increase customer engagement with this bank, which enhances its competitive position in the context of electronic business.

However, there are many risks of electronic banking operations such as reputation risk and operational risk.

Key words: banking, risk, electronic management, finance, banking services, electronic payment, banking sector.

Résumé

L'activité bancaire vise à développer les moyens de fournir des services bancaires et à augmenter l'efficacité de ses performances en ligne avec les technologies modernes et sur cette base les banques ont cherché à transformer la gestion du traditionnel à l'électronique, car l'intérêt pour la recherche, le développement et l'innovation bancaires, ainsi que l'introduction de la technologie dans les services bancaires, contribue à réduire les coûts des opérations bancaires qui ont lieu à travers Des canaux électroniques pour renforcer les relations et accroître l'engagement des clients avec cette banque, ce qui renforce sa position concurrentielle dans le contexte du commerce électronique.

Cependant, les risques liés aux opérations bancaires électroniques sont nombreux, tels que le risque de réputation et le risque opérationnel.

Mots clés: banque, risque, gestion électronique, finance, services bancaires, paiement électronique, secteur bancaire.